المجلة التاريخية المصرية ٥٠ (٢٠١٦)، ١٣٩ - ١٩٦

الْعَوَامُّ والسُّلْطَةُ الْحَاكِمَةُ فِي مِصْرَ فِي عَصْرِ دَوْلَةِ الْمَمَالِيكِ الْجَرَاكِسَةِ (٧٨٤ - ٩٢٣هـ/١٣٨٢ - ١٥١٧م)

إيمان مصطفى عبد العظيم(*)

«إنَّ الرَّعِيَّة إذا قَدَرَت على أنْ تَقُول قَدَرَت على أنْ تفْعَل»(**)

المقـــدمة

عاشت مصر في العصر المملوكي - بوجه عام - فترة من أغنى فتراتها التاريخية وأزهاها ؛ فقد حظيت فيه بمكانة رفيعة حضاريًا وسياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا ، **فمن الناحية الحضارية** غدت الديار المصرية - و«القاهرة» تحديدًا - «قِبْلَة العِلْم والعُلَماء» لكل شعوب المنطقة العربية والإسلامية ، **ومن الناحية السياسية** عاشت مصر طوال فترةٍ تقرب من ثلاثة قرون من الزمان حالةً من الاستقرار السياسي ، هي فترة الحكم المملوكي إلى حد بعيد دولة مستقلة ، نعم يحكمها «الغرباء» لكنها مستقلة ، بل زعيمة سياسية في المنطقة العربية والإسلامية .

ومن الناحية الاقتصادية حظيت مصر بثراء عظيم ، ورخاء اقتصادي كبير ، على

(*) مدرس التاريخ الإسلامي - كلية التربية - جامعة عين شمس .

(**) من أقوال أرسطوطاليس ، الفيلسوف الشهير ، إلى «تلميذه» الإسكندر المقدوني .

مدى فترات طويلة ، فالعصر المملوكي عصر الثروة والرخاء ، ورواج التجارة ، بعد أن غَدَتْ دولة المماليك قِبْلَة التجارة العالمية ، والمعبر الرئيسي لتجارة الشرق والغرب . ومن **الناحية الاجتماعية** عاشت مصر في جو من الطبقية الاجتماعية ، نعم لكنها طبقية متميزةومختلفة ، فالمجتمع طبقتان متمايزتان ؛ **الأولى : هي الحاكمة** وتتمثل في المماليك «سلاطين وأمراء وجندًا» ، **ورجال الدين المسلمين** وأرباب الأقلام من الكُتَّاب والقضاة والخطباء والوعاظ والمفتين والتجار والمعلمين ، وأخيرًا **أهل الذمة** من النصارى واليهود .

والأخرى محكومة ، وتضم باقي أفراد الشعب المصري من : العمال وذوي الصناعات والحرف ، والفلاحين ، والعربان ، والأقليات الأجنبية ، وأخيرًا **العامة** وهم : الحرافيش والزعر **والعوام** أو المشاعلية[1] .

وهكذا ، من خلال العرض السابق لفئات طبقات المجتمع المصري ، مثَّلَت العامَّة بكل فئاتها الغالبية العظمى من أهل **هذه الطبقة المحكومة** ، وكانت لها علاقة خاصة بالسلطة الحاكمة ، علاقة شد وجذب ، علاقة إن دلَّت على شيء فإنما تدل على نمط خاص متميز للعلاقة بين الدولة والرَّعِيَّة ، أو فلنقل بين «السلطة الحاكمة» و«الشعب المحكوم» ، فعلى الرغم من هذه الأهمية لـ«طبقة العامة» حيث مثَّلت «قوام القوى المنتجة» في المجتمع ، فإنها لم تلقَ الاهتمام الكافي في كتابات المؤرخين المعاصرة ، حيث اهتمت معظم هذه المصادر العربية بالتأريخ للطبقة الحاكمة ، ورصد أخبار أعيانها[2] بدرجة تفُوق غيرها من طبقات المجتمع ، دون التعرض ـ إلا

---

(١) سعيد عبد الفتاح عاشور : المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك ، القاهرة ـ الأنجلو المصرية ١٩٦٢م ، ١١.

(٢) نذكر من هذه المصادر التاريخية في العصر المملوكي على سبيل المثال : وفيات الأعيان لابن خلكان (٦٨١هـ/١٢٨٢م) ، والسلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي (٨٤٥هـ/١٤٤١م) ، وعقد الجمان في تاريخ أهل الزمان للعيني (٨٥٢هـ/١٤٤٨م) ، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي=

في القليل ـ لفئة العوام تصريحًا أو تلميحًا ، كذلكلم يهتم الكثيرون من الباحثين «المحدثين» ـ اللهم إلا في دراسة أو اثنتين[1] ـ بأخبار العامة .

لذلك ، أسعى من خلال هذه الدراسة إلى معالجة أمر هذه العلاقة الخاصة المتميزة بين هذين الطرفين «السلطة الحاكمة والعوام» ، فهذا النوع من الدراسات أمر ضروري ومطلب أساسي لتوضيح السياسة التي تعاملت بها السلطة الحاكمة مع هذا القطاع العريض من الشعب المصري خلال تلك الفترة المتميزة ، مع ضرورة إيضاح سمات هذه العلاقة وخصائصها ، وأشكالها الإيجابية والسلبية ، ومظاهر التعاون بينهما إن وُجِدَت ، على الرغم من نُدْرة المادة العلمية ، وتناثُر الموجود منها في بطون المصادر التاريخية المختلفة ، **وذلك من خلال طرْح عدة محاور أساسية ، وعناصر رئيسية هي :**

ـ العامَّة بين مصطلح اللغة والمفهوم التاريخي .

ـ مصر والسلطة الحاكمة قبل عصر سلاطين المماليك .

ـ العوام والسلطة الحاكمة في مصر زمن سلاطين المماليك البحرية .

ـ العوام والسلطة الحاكمة «في عصر دولة المماليك الجراكسة» .

ـ مظاهر الإيجاب والسلب في علاقة العوام بالسلطة الحاكمة الجركسية .

ـ دوافع رفض العوام واحتجاجاتهم .

ـ سياسة «الدولة» نحو العوام في الإيجاب والسلب .

=(٨٧٢هـ/١٤٦٧م) ، ونزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان للصيرفي (٩٠٠هـ/١٤٩٤م) ، وتاريخ الخلفاء للسيوطي (٩١١هـ/١٥٠٥م) .

(١) نذكر من هذه الدراسات البحثية الحديثة : د.حياة ناصر الحجي : أحوال العامة في حكم المماليك «٦٧٨ ـ ٧٨٤هـ» ، الكويت ـ شركة كاظمة ١٩٨٤م ؛ محاسن محمد الوقاد : الطبقات الدنيا في القاهرة في عصر المماليك ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ١٩٩١م .

ـ الآثار المترتبة على العلاقة بين العوام والسلطة الحاكمة .

وبعد تقديم هذه المعالجة والدراسة ، عمدت إلى عرْضِ لأهمالنتائج التي توصلتُ إليها في هذا البحث ، بحيث ذيَّلْتُ بها خاتمة البحث ، راجيةً من الله تعالى السداد والتوفيق ، آملة في مزيد من الأبحاث التاريخية المتميزة حول العصر المملوكي ، خاصةً العصر الجركسي .

مفهوم العامَّة في اللغة

عالجَتْ بعض المعاجم اللُّغوية مفهوم العامة ، فذكرَتْ أن «العامة من الناس خلاف الخاصة» ، والجمع منها «العمم» و«العوام»[١] .

وقال البعض إنَّما سُمِّيت بـ«العمم» لكثرتهم وعموميتهم في البلاد[٢] ، لذلك أُطلِق اسم العامة على الجموع الغفيرة من الناس ، لأنهم كثيرون لا يحيط بهم البَصَرُ ، وهذه الكثرة كانت سببًا في وصفهم بالدهماء[٣] ، والغَوْغَاء[٤] .

ومِن معاني العامة أيضًا : السوقة[٥] ، ولا نقصد بها أهل الأسواق من الناس ، إنما

---

(١) ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري (٧١١هـ/١٣١١م)) : لسان العرب ، القاهرة ـ الدار المصرية للتأليف والترجمة ، د.ت ، مادة (ع ـ م ـ م) . المعجم الوسيط ، القاهرة ـ دار المعارف ، د.ت ، مادة (عمم) . المعجم الوجيز ، القاهرة ـ وزارة التربية والتعليم ، د.ت ، ٤٣٥.

(٢) الزبيدي (محمد مرتضى) : تاج العروس من جواهر القاموس ، بيروت ـ دار مكتبة الحياة ، د.ت ، مادة (عمم) .

(٣) الدهماء من «دهم» ، ومعناه الجماعة الكثيرة . ابن منظور : لسان العرب ، مادة «دهـ م» .

(٤) الغوغاء ، والغاغة من الناس هم الكثير المختلطون . نفسه ، مادة (غ ـ و ـ ى) .

(٥) الشيزري (عبد الرحمن بن عبد الله بن نصر (٥٨٩هـ/١١٩٣م)) : نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، تحقيق السيد الباز العريني ، القاهرة ـ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٤٦م ، ١١.

هم السوقة لأن الملوك يسُوقُونهم إلى إرادتهم ، والسوقة من الناس مَن لم يكن ذا سلطانٍ[١] .

العامة والمفهوم الاصطلاحي

بدايةً لابد أن نشير إلى أن لفظ العامة استُخدِم للدلالة على المستويات الدنيا في كل جوانب الحياة المختلفة ، وندلِّل على ذلك فنجد ما يلي :

على المستوى السياسي «العامة» لا تملك سلطةً ، ولا يصلح أحد أفرادها أن يكون من زُمْرة الحكام ـ كما يرى البعض[٢] ـ ورَفْعُ واحدٍ من «السفلة» أشدُّ على الناس من موْت ألف من علْيَة القوم[٣] ، **وعلى المستوى الاقتصادي** نجدهم أقل الناس موردًا وأضعفهم دخلًا[٤] .

وعلى المستوى الثقافي وُصِفَت العامة بقُصُور العقل والجهل[٥] ، حتى قِيل إن إجماع العامة على أمر لا يدل على قُرْبه من الصواب ، مما جعَلَ البعض يصفهم بالسقاط أي ناقصي العقل[٦] .

وعلى المستوى الديني وُصِف أهل العامة بالغفلة عن أسرار الشَّرْع[٧] ، **فهم** «قليلو

---

(١) ابن منظور : لسان العرب ، مادة (س وق) .

(٢) النابلسي (فخر الدين عثمان بن إبراهيم (ق ٧هـ/١٣م)) : لمع القوانين المضية في دواوين الديار المصرية ، القاهرة ـ مكتبة الثقافة الدينية ، د.ت ، ٢١.

(٣) نفسه ٣٤.

(٤) المقريزي (تقي الدين أحمد بن علي (٨٤٥هـ/١٤٤١م)) : إغاثة الأمة بكشف الغمة ، تحقيق محمد مصطفى زيادة وجمال الدين الشيال ، القاهرة ـ لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٤٠م ، ٧٢ ـ ٧٣.

(٥) ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (٦٨١هـ/١٢٨٢م)) : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق إحسان عباس ، بيروت ـ دار الثقافة ، د.ت ، ٣: ١٨٣.

(٦) ابن منظور : لسان العرب ، مادة (س ق ط) .

(٧) برنارد لويس : النقابات الإسلامية ، مجلة الرسالة ، العدد ٣٥٥، القاهرة ، ١٩٤٠م ، ٦٩٨.

المعرفة في شئون الدِّين» ، فعلى سبيل المثال ، العامَّة لدى الصوفية هم المستجدون في الطريق الصوفي ، غير الواصلين إلى الله تعالى ، وهم الذين لا يُقْدِمون على معصيته خوفًا من التعرض لعقوبته[١] ، في حين أن الخاصة عندهم هم «الذين يطيعون الله حبًا فيه لا خوفًا من عقابه»[٢] ، ويقسِّم المذهب الإسماعيلي أتباعَه إلى سبع درجات ، يحتل العامة أدناها[٣] ، كما يُطلِق اليهود على الجاهلين بأصول دِينهم «عوام الأرض»[٤] .

وللباحثين المحدثين رؤى خاصة في تعريف «العامة» ، تختلف باختلاف نظرتهم للتقسيم الطبقي للمجتمع ، والعوامل المؤثرة فيه ، **فيعرِّف أحدهم العامة بقوله :** «أصحاب الأعمال الحرة على اختلاف أنواعها ، الذين لا ينخرطون في سلك أرباب الوظائف في الدولة ، وليس لهم دخل اقتصادي ثابت يحصلون عليه من نتاج أعمالهم»[٥] .

ويعرِّف آخر العامة فيقول : «سواد الناس الذين لم يكونوا يتمتعون بأي سلطة ، والذين كانوا يعملون في شتى حقول الكَسْب ، وأنهم يعيشون في عالم خاص له أبعاده الفكرية والدينية التي تتدنَّى عن مستوى عالم الخاصة»[٦] .

---

(١) ابن عطاء الله السكندري «تاج الدين بن عطاء الله السكندري (٧٠٩هـ/١٣٠٩م)» : لطائف المنن في مناقب الشيخ أبي العباس المرسي وشيخه الشاذلي أبو الحسن ، القاهرة ـ المكتبة السعيدية ١٩٧٢م ، ٢٢٦.

(٢) آدم متز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة ، القاهرة ـ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٤٨م ، ٢: ٥١.

(٣) قاسم عبده قاسم : أهل الذمة في مصر ، القاهرة ـ دار المعارف ١٩٧٩م ، ١١٠.

(٤) نفسه .

(٥) عبد المنعم سلطان : المجتمع المصري في العصر الفاطمي ، القاهرة ـ دار المعارف ١٩٨٥م ، ٧١.

(٦) فهمي عبد الرازق سعد : العامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع الهجريين ، بيروت ـ الأهلية للنشر والتوزيع ١٩٨٣م ، ٦٧.

ويرى ثالث في العامة أنها : «السَّوَاد الأعظم من الناس الذين احتلوا سفح الهرم الطبقي للمجتمع ، وشكلوا قواه المنتجة التي لعبت دورًا حيويًا على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع»[١] .

وتعرِّف رابعة فتقول : «جمهور الناس من عامة الشعب سواء كانوا من العاملين من ذوي الدخل المتوسط أو العاطلين عن العمل أو المتقاعسين عن تعاطي الحرف المختلفة في المجتمع المعاصر حينذاك ، وافتقروا إلى السلطة»[٢] .

وأخيرًا ، مِن خلال هذا العرض للتعريفات السابقة لطبقة العامة ، يتضح لنا أن بعضها لم يشمل كل فئاتهم ، والبعض الآخر جعل المفهوم شاملًا لكل أصحاب الأعمال الحرة ، **ويمكن لنا تعريف العامة بأنها** : «السواد الأعظم من الناس الذين لم يتمتعوا بأي سلطة ، سواء كانوا من العاملين من ذوي الدخل المنخفض أو من العاطلين ، ولم يحظَوْا بمكانة اجتماعية قيِّمة داخل المجتمع» .

وبعد ، سوف نبدأ دراستنا هذه أولًا بعرْض لطبيعة العلاقة بين الشعب المصري ، بوجه عام ، والسلطة الحاكمة في مصر الإسلامية ، عبر عصورها المختلفة بداية من «عصر الولاة» إلى العصر المملوكي الأول «دولة المماليك البحرية» .

العوام والسلطة الحاكمة في مصر قبل عصر سلاطين المماليك

بادئ ذي بَدء ، يجدر بنا أن نذكر أن مصطلح «العامة» أو «العَوَام» قد نَدُرَ وجوده في مصادرنا التاريخية لمصر في الفترة المبكرة من تاريخها الإسلامي ،

---

(١) عمر عثمان الشبراوي : عامة بغداد من ظهور السلاجقة حتى سقوط الخلافة العباسية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ١٩٩١م ، ١ ـ ٢.

(٢) حياة ناصر الحجي : أحوال العامة في حكم المماليك « ٦٧٨ ـ ٧٨٤هـ » ، الكويت ـ شركة كاظمة ١٩٨٤م ، ١٥ ـ ١٦.

فالحديث عن طبقات الشعب حديث عام دون تمييز لفئاتها أو طبقاتها ، وظهر هذا التمييز واضحًا مع الدولة الطولونية ، حيث الحديث عن طبقات الشعب المصري وعناصره ، دون ذكْرٍ للفئات أيضًا ، ثم نجده واضحًا جليًا في كتابات الفترة الفاطمية[١] وما تلاها من دُوَل ، ونقصد الدولة الأيوبية[٢] والمملوكية «التي نحن بصدد رصدها» ، **لذلك سوف نتعرض لطبيعة العلاقة بين** «السلطة الحاكمة» ، الممثَّلَة في الحُكَّام المسلمين لمصر فيما بعد ، **من «ولاة وملوك وسلاطين»** ، والشعب المصري **بوجه عام** ، خلال عصور مصر الإسلامية المبكرة بداية من عصر الولاة ، فعصر الأمويين ، وعصر العباسيين ، ومرورًا بالدول المستقلة المختلفة التي قامت في مصر خلال العصر العباسي الثاني ، ومنها الدولة الطولونية ، والإخشيدية ، والفاطمية ، حتى الأيوبية التي تمايزت فيها فئات الشعب المصري وظهرت فيها بوضوح طبقة العامة أو العوام ، موضحين طبيعة هذه العلاقة وسماتها ، وآثارها الإيجابية والسلبية على الطرفَيْن ، **وسوف نبدأ بالعصر الأول :**

مصر والسلطة الحاكمة في عصر الولاة

أولًا : في عهد الخلافة الراشدة «١١ ـ ٤١هـ/٦٣٢ ـ ٦٦١م»

فتَحَ «المسلمون العرب» مصر ، وغدَتْ ولايةً من ولايات الدولة العربية الإسلامية ، وتولَّى أمر شئونها «عمرو بن العاص» ، واليًا عليها من قِبَل الخليفة الراشدي الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه «١٣ ـ ٢٣هـ/٦٣٤ ـ ٦٤٤م» ،

---

(١) راجع لمزيد من التفاصيل ، نجوى كمال كيرة : حياة العامة في العصر الفاطمي «٣٥٨ ـ ٥٦٧هـ/ ٩٦٩ ـ ١١٧١م» ، القاهرة ـ زهراء الشرق ٢٠٠٤م .

(٢) راجع لمزيد من التفاصيل ، شلبي إبراهيم الجعيدي : طبقة العامة في مصر في العصر الأيوبي ، القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٣م .

وتمتعت مصر في عهده بقدر كبير من الاهتمام والرعاية ؛ فقد أدرك «عمرو» منذ اللحظات الأولى لحُكمه وإدارته أهميةَ مصر ومكانتها للدولة الإسلامية «الوطن الأم» ، فحين ذكَرَها واصفًا بناءها السياسي قال : «ولاية مصر جامعة تَعْدِل الخلافة» ، بمعنى أن مصر تملك من المقومات ما يجعل أميرها «الوالي» يقف في قوته على قدم المساواة مع الخليفة نفسه «الحاكم الأول» في الدولة الإسلامية ، وله من الهَيْبة والمكانة ما للخليفة نفسه أيضًا ، وقد ظهرت هذه السمة منذ خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه «٢٣ ـ ٣٥هـ/٦٤٤ ـ ٦٥٦م» ، حيث جاء ارتباط مصر إذ ذاك بأحداث الدولة الإسلامية الكبرى[١] سبيلًا أتاح لظهور جيل جديد فيها على درجة طيبة من الثقافة السياسية ، وحريص على ارتباط تفكيره السياسي دائما بالقيم الأخلاقية المستمَدَّة من الإسلام[٢] .

وفي هذه الفترة الأولى من حُكم العرب المسلمين لمصر ، لم يرسم «المسلمون الفاتحون» خطة سياسية أو إدارية لمصر بعد فتْحها ؛ بل تركوا إدارة البلاد إلى مَن كانوا يزاولونها من الروم «حكام مصر السابقين» ، حتى ترك الروم أعمالهم مختارين وهاجروا من مصر ، فأحلَّ المسلمون «العرب» محلهم رؤساء القبط «سكان مصر الأصليين» ، حتى جاء وقتٌ كان عُمَّال مصر جميعًا من النصارى وليس بينهم واحد من المسلمين ، سواء من العرب أو المصريين المسلمين[٣] ، لكن

---

(١) ونقصد بها أحداث الفتنة الكبرى ومقتل الخليفة الراشدي الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وحدوث الخلاف بين علي بن أبي طالب «الخليفة الراشدي الرابع» «٣٥ ـ ٤٠هـ/٦٥٦ ـ ٦٦١م» ، ومعاوية ابن أبي سفيان ، الذي انتهى بقيام الدولة الأموية ، للمزيد عن وقائع هذه الأحداث راجع : يوسف العش : الدولة الأموية والأحداث التي سبقتها ومهدت لها ابتداء من فتنة عثمان ، دمشق ـ مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٥م ، ٢٤ ـ ٦٨.

(٢) إبراهيم أحمد العدوي : مصر الإسلامية ـ مقوماتها العربية ورسالتها الحضارية ، القاهرة ـ مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٥م ، ٦٩.

(٣) محمد فخر الدين : مصر في ظل الحكم الإسلامي ، مصر ـ مطبعة الصاوي ، د.ت ، ٣٨.

بشرط أن يكون الجميع تحت مراقبة شديدة تتفق مع الحذر العربي، والاحتياط الذي يدعو إليه الإسلام عند معاملة المسلمين لمن يخالفهم في الدين[١].

لقد مثّل «عهد الخلفاء الراشدين» في مصر الإسلامية عهد المثالية الإدارية الإسلامية، فقد كان الولاة «الحكام» في مصر نموذجًا طيبًا لهذا العهد الجديد[٢]، فقد حرصوا في سياساتهم الإدارية لمصر على أن تتمشى مع أهداف الدولة الإسلامية؛ وهي: سياسة الإشراف الفعلي الدقيق على الولايات التابعة للدولة، أو ما يُسَمَّى بـ«سياسة المركزية الشديدة»، والرقابة الصارمة، بهدف اتخاذ الوسائل الكفيلة لنجاح الحركة الإسلامية، وتطبيق المُثُل الإسلامية تطبيقًا لا شك فيه[٣].

وفيما يتعلق بعلاقة الخلافة «الراشدة» بالرعيَّة، حرصت الدولة الإسلامية على ألَّا تغالي في جباية الضرائب المقررة على المصريين، خاصةً زمن القحط[٤]، مما كان له أثر بعيد في أحوال البلاد، حيث أدى ذلك إلى القضاء على طبقة «الإقطاعيين» الأجانب الذي أذلوا الفلاحين المصريين، وغادر البلادَ أغلبُهم، وعادت الأرض لمن

---

(١) يرى البعض أن السبب في سياسة العرب الإدارية على هذا النحو لأنهم اضطروا إلى ذلك اضطرارًا؛ إذ لم يكونوا قد حذقوا بعد فنون الحكم، فتركوها وما هي عليه، وتخلوا عنها للتفرغ إلى أمور دينهم وجهادهم، ثم إنهم لم يكن لديهم ما يصح إدخاله على النظام المقرر لشعب راق عريق في التمدن، وُضِعت له نظم ثابتة متينة الأساس يقوم بتنفيذها مهرة العمال الذين شبوا، بل واكتهلوا في المران على الإجراءات السياسية والإدارية حتى برزوا فيها. (محمد فخر الدين: المرجع نفسه ٣٩).

(٢) ونخص بالذكر من هؤلاء الولاة المتميزين: عمرو بن العاص الذي حكم ولاية مصر من «٢١ ـ ٢٥هـ/٦٤١ ـ ٦٤٥م» في الولاية الأولى، ومن «٣٨ ـ ٤٣هـ/٦٥٨ ـ ٦٦٣م» في الولاية الثانية، وعبد الله بن سعد الذي حكم ولاية مصر في الفترة من «٢٥ ـ ٣٥هـ/٦٤٥ ـ ٦٥٥م».

(٣) حسن أحمد محمود: مصر الإسلامية منذ الفتح العربي حتى قيام الدولة الفاطمية، القاهرة ـ دار الفكر العربي ١٩٩٠م، ٤٧.

(٤) وذلك مراعاة للمبدأ الذي ورد في معاهدة الإسكندرية من تمشي الضريبة مع الأوضاع الاقتصادية، راجع تفصيلًا لبنود هذه المعاهدة في ملاحق الدراسة.

يفلحها «المصريين»، مما ترتب عليه تحرير رقيق الأرض ومزارعي الضياع الكبيرة، مما أدى إلى استقرار اقتصادي عظيم، وموجة من الرخاء لم تعرفها البلاد من قبل[١]، كما كان للعرب أيضا سياستهم الضريبية التي اتجهت نحو تخفيف العبء إلى أبعد الحدود عن الطبقات الفقيرة المستضعَفَة، على أن تتحمل الطبقات الغنية أكبر عبء ممكن، تطبيقًا للآية الكريمة: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[٢]، مما حدا بالبعض إلى صبْغ هذا الاتجاه بالصبغة الاشتراكية أو بالاتجاه «الاشتراكي»[٣].

ثانيًا: في عهد الدولة الأموية «٤١ ـ ١٣٢هـ/٦٦١ ـ ٧٤٩م»

شهدت مصر كل الأحداث السياسية التي واجهت البيت الأموي بعد وصول «معاوية بن أبي سفيان» إلى منصب الخلافة الإسلامية، ووقفت على أبعاد هذه الأحداث وأهدافها، هذه الأحداث التي قادها **ثلاث جماعات رئيسية، هي:** الخوارج والشيعة وأبناء الصحابة بالحجاز[٤]، غير أن مصر تجنَّبت جميع هذه التيارات المتنوعة والعنيفة لهذه الجماعات بفضل ولاتها وحَزْمهم، واستطاعت أن تسير في طريقها الذي رسمته لنفسها من توجيه جهودها نحو بناء الحضارة

---

(١) ابن عبد الحكم (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين القرشي المصري (٢٥٧هـ/٨٧٠م)): فتوح مصر وأخبارها، عني بتصحيحه ونشره هنري ماسيه، باريس ـ مجلس المعارف الفرنساوي ١٩١٣م، ١٦٢.

(٢) الآية القرآنية رقم ١٠٣ من سورة التوبة.

(٣) حسن أحمد محمود: المرجع السابق، ٤٧.

(٤) قامت جماعة الخوارج والشيعة بتيارات عنيفة ضد الأمويين، وظلت تناوئهم الحكم طوال العصر الأموي دون أن تَكِل، وإلى جانبهم كانت ثورات أبناء الصحابة الكبار، ونقصد حركة «عبد الله بن الزبير» ضد الحكم الأموي، التي انتهت بالفشل، ومن بعدها أخذت مصر تتابع سياستها في دعم كيانها الإسلامي، وتوثيق الروابط بينها وبين التطور الجديد الذي ساد الدولة الإسلامية.

الإسلامية، والإسهام في حركة الفتوحات في الميدان الإفريقي[١].

وفي هذا العهد الأموي، خاصة في عهد «**الفرع السُّفْيَاني**»[٢]، تغيَّرت السياسة العربية الإدارية التي كانت سائدة في عهد الخلفاء الراشدين، استجابة للظروف الجديدة في الدولة الإسلامية، فلم تعد «مركزية» كما كانت سابقًا، حيث أعطت الدولة الأموية «للوالي» السلطة المطلَقَة، ففي مصر نجد صورة لذلك في الوالي مَسْلَمَة ابن مخلد، الذي حكم في الفترة من «٤٧ ـ ٦٢هـ/٦٦٧ ـ ٦٨١م»، وعبد العزيز ابن مروان الذي حكم في الفترة من «٦٤ ـ ٨٥هـ/٦٨٣ ـ ٧٠٤م»[٣]، ولتأكيد هذه السياسة لم تكن الدولة الأموية تعزِل الولاة بسرعة، كما كان الحال عند «الخلفاء الراشدين»، إنما كانت تطيل مدة حكمهم[٤]، لكي تستقر أمورهم ويتفرغوا لتحقيق أهداف الأمويين[٥]، وقد **تميز الولاة في هذا العهد الأموي الأول**، فكانوا من أمهر الناس، وأكثرهم خبرة وولاءً للأمويين[٦]، وخضعوا لمراقبة دقيقة وشديدة، كانت عن طريق نظام البريد، فإذا ثَبُت خروجهم عُزِلُوا على الفور، أما إذا تبيَّن إخلاصهم فتُطْلَق لهم النفوذ، وتمتد سنوات حكمهم لفترات طويلة[٧].

---

(١) إبراهيم أحمد العدوي: المرجع السابق، ٨٢ ـ ٨٣.

(٢) تميز العهد الأموي بفترتين؛ الأولى عُرِفت باسم «الفرع السفياني» نسبة إلى مؤسس الدولة معاوية بن أبي سفيان، التي حكم فيها هو وذريته، ثم فترة «الفرع المرواني» التي بدأت مع حكم مروان بن الحكم في الفترة من ٦٤هـ/٦٨٣م، واستمرت حتى سقوط الدولة الأموية.

(٣) وتميزت سياسته الإدارية بالعدل والإنصاف، كما قامت على البذل، وخلا عصره من الحوادث الخطيرة، وكان ذلك من جراء حب الناس له وتعاونهم معه والتفافهم حوله وثقتهم به، بل طمعهم في ماله. (محمد فخر الدين، المرجع السابق، ٦٢).

(٤) فقد ظل بعضهم يحكم مصر نحو ثلاث عشرة سنة أو عشرين سنة.

(٥) حسن أحمد محمود: المرجع السابق، ٤٩.

(٦) كان معظم هؤلاء الولاة من أصدقاء الأمويين أو من أمرائهم، وأحيانًا من مواليهم.

(٧) حسن أحمد محمود: المرجع السابق، ٥٠.

وفي العهد الأموي الثاني «المَرَوَاني» تغيَّرت الصورة الإدارية، من خلافة عبد الملك بن مروان إلى سقوط الدولة، حيث شهد ذلك العصر كثيرًا من التطورات والأحداث السياسية[١]، **إلا أن الدولة حافظت على الصلة بين الحاكم والمحكوم**، وهي الصلة القوية التي كانت أساس الحكم في العهد الراشدي، والعصر الأموي الأول، وذلك بالاستمرار في احترام العهود والمواثيق بين المسلمين والأقباط «سكان مصر»، فلم يُكرَهْ أحد على الدخول في الإسلام، بل كفلوا لهم حرية الدين والعبادة، كما أتاحوا لهم الفرصة في المشاركة في إدارة البلاد، مما كان حافزًا للكثير من المصريين للدخول في الإسلام[٢]، ثم أصبح تناقص الجِزْية بشكل ملاحَظ مؤشرًا يدل على كثرة الداخلين في الإسلام، وإن كان قد أدى ـ أحيانًا ـ إلى تورط بعض الولاة في استمرار فرْضِها على مَن أسلم من القبط، مما أدى إلى فقدان الثقة بينهم وبين السلطة الحاكمة، وإلى إجراءات عنيفة من جانب بعض الولاة الأمويين[٣]، ومقاومات بل وثورات من جانب المصريين أخذت تشتعل أحيانًا، وتنطفئ في أحيان أخرى[٤]، إلى أن قام الخليفة عمر بن عبد العزيز «٩٩ ـ ١٠١هـ/٧١٧ ـ ٧٢٠م» بحركة إصلاحية كبرى في الدولة والولايات التابعة لها، وتصحيح ما وقع فيه الولاة من أخطاء، وأصلح ما أفسده بعضهم،

---

(١) نذكر من هذه الأحداث ثورات الخوارج، وحركة عبد الله بن الزبير، وتعريب الدواوين، وسك العملة الإسلامية.

(٢) حسن أحمد محمود: المرجع السابق، ٥٠ ـ ٥١.

(٣) يعد «قرة بن شريك» أشر ولاة الأمويين على مصر، لأنه كان سيئ السياسة والتدبير، فقد حدث في ولايته غلاء شديد في الأسعار سنة ٨٧هـ/٧٠٥م من جراء انخفاض النيل، فضج الناس من وطأة جور هذا الوالي، ومن الغلاء أيضًا، مما جعل الخليفة «الوليد بن عبد الملك» يعزله نهائيًا سنة ٩٠هـ/٧٠٨م، فخرج من مصر بجميع أمواله.

(٤) يوليوس فلهوزن: تاريخ الدولة العربية منذ ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية، ترجمة د.عبد الهادي شقيرة ود.حسين مؤنس، القاهرة ١٩٥٨م، ٢٨٦ ـ ٢٨٧.

فأمر بإسقاط الجزية عن المصريين الذين دخلوا في الإسلام، ومن بعده استمرت هذه الإصلاحات أيضًا في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك «١٠٥ ـ ١٢٥هـ/ ٧٢٣ ـ ٤٢م»[١].

ثالثًا: في العصر العباسي الأول «١٣٢ ـ ٢٣٢هـ/٧٤٩ ـ ٨٤٦م»

ظلت الحال في ولاية مصر إلى أيام هارون الرشيد «١٧٠ ـ ١٩٣هـ/٧٨٦ ـ ٨٠٨م» كما كانتفي عهد الأمويين، غير أن ولاتها من رجال «البيت العباسي» كانوا كثرة، وربما كان الغرض من ذلك أن تكون غِيرَتُهم على الدولة العباسية أشد، فتكون سياستهم أشد، وحُكمهم أعدل[٢]، ومِن خير ولاة العباسيين بمصر: «يزيد بن حاتم المُهَلَّبي»[٣] في عهد «الخليفة العباسي المنصور «١٣٦ ـ ١٥٨هـ/ ٧٥٣ ـ ٧٧٤م» وكان واليًا على مصر وخراجها، بَرَّ وعدل، حتى مال الناس إليه، وقصده الكثيرون، وفيه قال الشاعر «محمد بن مسلم»[٤]:

وإذا تُباع كريمة أو تُشترى فسواك بائعها وأنت المشتري[٥]

وأيضًا الوالي «ابن ممدود»[٦]، الذي تولى من قِبَل الخليفة العباسي المهدي

---

(١) حسن أحمد محمود: المرجع السابق، ٥١؛ يوليوس فلهوزن: المرجع السابق، ٢٨٧.

(٢) محمد فخر الدين: المرجع السابق، ٦٤.

(٣) تولى حكم ولاية مصر في الفترة الزمنية من ١٤٣ ـ ١٥٢هـ/٧٦٠ ـ ٧٦٩م. (زامباور: معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، أخرجه: زكي محمد حسن، حسن أحمد محمود، القاهرة ـ مطبعة جامعة فؤاد الأول ١٩٥١م، ٣٨).

(٤) وهو الشاعر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري «٥٨ ـ ١٢٤هـ/٦٧٨ ـ ٧٤٢م»، من بني زهرة بن كلاب من قريش، واحد من أكابر الحفاظ والفقهاء، وصحابي تابعي شهير من أهل المدينة. (خير الدين الزركلي: الأعلام، ٧: ٣١٧).

(٥) من بحر الكامل.

(٦) هو الوالي يحيى بن ممدود أبو صالح الحرسي، تركي الأصل، من أهل خراسان، حكم ولاية=

«١٥٨ ـ ١٦٩هـ/٧٧٤ ـ ٧٨٥م» ، وكان من خير الولاة ، وأجل الأمراء ، تميز بالشدة في معاقبة المفسدين وقُطَّاع الطريق ، حتى جَدَّ في قمعهم ، ومازال بهم حتى قطع دابرهم ، فعظمتْ حُرْمَته ، وتزايدت هيبته في قلوب الناس ، **ودائمًا ما كان ينادي** : «من ضاع له شيء فعليَّ أداؤه» ، فنعمت مصر والمصريون في عهده بالأمن والأمان[١] ، **أمَّا المتطرفون من ولاة مصر «من البيت العباسي»** فنذكر منهم : إسحق بن سليمان ابن علي[٢] ، في عهد «هارون الرشيد» صلاة مصر وخراجها ، ولما جاءها أخذ في إصلاح أمرها ، غير أنه لم يرض بما كان يأخذه «الولاة» من قبله من الخَرَاج ، فزاد على المزارعين زيادة فاحشة ، فسئمته الناس ، وكرهوه ، وخرجوا عليه ، فلم يقدر على دفعهم[٣] ، مما دفع «هارون الرشيد» إلى عزله بهرثمة بن أعين[٤] .

وبعد الانتهاء من سرد بعض الولاة الحُكَّام في كلٍّ من الدولة الأموية والعباسية ، وعرَفْنا منهم من كان عادلًا حازمًا ، ومن كان شديدًا جائرًا ، يهمنا تأكيدأنه قد حدث في مصر من جراء هذا الظلم عدة ثورات كانت من القبط أولًا ، ثم من هل أهل مصر عامة

أهل مصر عامة ، **نذكر منها** : انتفاضة القبط سنة ١٠٧هـ/٧٢٥م في عهد هشام بن عبد الملك ، وفي عهد بني العباس سنة ٢١٩هـ/٨٣٤م .

=مصر في الفترة من ١٦٢ ـ ١٦٤هـ/٧٧٨ ـ ٧٨٠م . (يوسف الملواني : المصدر السابق ٥١) .

(١) محمد فخر الدين : المرجع السابق ، ٦٥.

(٢) تولى حكم ولاية مصر عامًا واحدًا في الفترة من «١٧١ ـ ١٧٢هـ/٧٨٧ ـ ٧٨٨م» . (يوسف الملواني : المصدر السابق ٥٢) .

(٣) محمد فخر الدين : المرجع السابق ، ٦٥.

(٤) حكم ولاية مصر نحو الشهر من سنة ١٧١هـ/٧٨٧م ، ثم عزل . (يوسف الملواني : المصدر لسابق ٥٢) .

وخلاصة القول : إن أسباب الثورات بمصر في عهد الدولتين «الأموية والعباسية» كانت غالبًا من جرَّاء الخراج «الضرائب» ولو كان محدودًا كالجزية ، فلو سار الولاة على نهج «عمرو بن العاص» لسادت السكينة مصر طيلة العصرَيْن ، فلقد تطبَّع في سكان مصر المَيْل إلى السلم ، والخوف حتى من شبح الحرب ، وإن كانوا أكثر أهل الدنيا مالًا[١] .

ثانيًا : في العصر العباسي الثاني «٢٣٢ ـ ٦٥٦هـ/٨٤٦ ـ ١٢٥٨م»

شهدت مصر في القرن الثالث الهجري ، ولأول مرة في تاريخها الإسلامي ، نمو فكرة «الاستقلال الذاتي» وظهور ما يُسَمَّى بـ«الدول المستقلة» ، التي سوف نعرض لها ولعلاقة السلطة الحاكمة فيها بالشعب المصري ، خاصة بالعوام منه فيما يلي :

أ ـ مصر والسلطة الحاكمة في الدولة الطولونية «٢٥٤ ـ ٢٩٢هـ /٨٦٨ ـ ٩٠٤م»

نعمت مصر في العهد الطولونيباستقلال ذاتي ، صحبه استقرار سياسي كبير ، فقد كان أحمد بن طولون «مؤسسها»[٢] بصيرًا بالسياسة ، خبيرًا بمجريات الأمور ، وقد انعكست معالم هذا الاستقرار السياسي في رخاء الشعب المصري ، وظهور طبقات جديدة في المجتمع تألَّفت من كبار التجار ، وكبار رجال الجيش ، والعلماء ، **وامتد الرخاء إلى عامة الشعب** ، حيث انخفضت

---

(١) محمد فخر الدين : المرجع السابق ٦٨.

(٢) حكم مصر في الفترة من «٢٥٤ ـ ٢٧٠هـ/٨٦٨ ـ ٨٨٣م» . ابن طولون . (كليفورد . أ.بوزورث : الأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي «دراسة في التاريخ والأنساب» ، ترجمة حسين علي اللبودي ، د.سليمان إبراهيم العسكري ، ـ مؤسسة الشراع العربي بالاشتراك مع عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ١٩٩٥م ، ٧٥ ـ ٧٦) .

الضرائب التي يدفعها بما ساد الاقتصاد المصري من ازدهار، إذ انخفض سعر الغِلال، وخلت البلاد من الأزمات الاقتصادية، وزاد الإنتاج في الحبوب، كما انعكس صدى هذا الرخاء في روعة الاحتفالات الشعبية بكل من الأعياد الإسلامية والمسيحية على حد سواء، ومشاركة السلطة الحاكمة فيها، مثل الاحتفال بيوم الغطاس[١].

أمَّا عن طبيعة العلاقة بين «أحمد بن طولون» والشعب المصري فلم يكن يتصل اتصالًا مباشرًا بالشعب، بل كان يسمح لكبار الناس بالجلوس في حضرته، والاستماع إلى شكاواهم، وفي أثناء سيره مع بعض خاصته ـ لصلاة الفجر ـ لا يمتنع عن سماع شكوى المظلومين، وتمتَّع أهل الذمة من يهود ونصارى بحرية تامة وكرامة، حتى أننا لا نسمع عن إهانة لحَقِتهم من الشعب المصري المسلم، ولم يُرْوَ أيضًا لنا عَسْفٌ نزل بأحدهم لكونه نصرانيًا أو يهوديًا[٢]، ومن بعد «ابن طولون» جاء خمارويه «٢٧٠ ـ ٢٨٢هـ/٨٨٣ ـ ٨٩٥م»، الذي تَرسم طريق والده وخطاه، وتفرغ للإصلاح بمصر.

وخلاصة القول: لقد اهتم الطولونيون بتقدم أحوال مصر الاقتصادية وازدهارها، ويدل على ذلك وفرة الثروات، ورخص الأسعار، وتوفر السلع في سائر أنحاء مصر بصورة لم تشهدها من قبل[٣]، مما كان له أكبر الأثر على الشعب المصري بجميع فئاته.

---

(١) إبراهيم أحمد العدوي: المرجع السابق، ١٠٥.

(٢) علي إبراهيم حسن: مصر في العصور الوسطى، القاهرة ـ النهضة المصرية ١٩٤٩م، ٤٦٧.

(٣) البلوي (أبو محمد عبد الله بن محمد بن عمير بن محفوظ المديني (ق ٤هـ/١٠م): سيرة أحمد بن طولون، تحقيق محمد كرد علي، دمشق ١٩٤٠م، ٣٦٣ ـ ٣٦٤.

ب ـ مصر والسلطة الحاكمة في الدولة الإخشيدية «٣٢٣ ـ ٣٥٨هـ/٩٣٤ ـ ٩٦٨م»

تمتع في عهد «بني الإخشيد» المصريون جميعهم، من مسلمين ونصارى، بالرخاء الاقتصادي، وكانت الثقة والطمأنينة متبادلتين بين الجميع[١]، وليس أدل على يسر أهل مصر وأنهم كانوا في سَعَة من العَيْش أن الناس أصبحوا في عهد «كافور الإخشيدي»[٢] في غير حاجة إلى الزكاة التي يوزعها الأغنياء على الفقراء والمحتاجين، وذلك بسبب كثرة صدقات «كافور» على أفراد شعبه، حتى اضطر الأغنياء إلى أن ينفقوا أموالهم التي كانت مخصَّصة للزكاة في بناء المساجد وغيرها من المؤسسات الخيرية[٣].

ج ـ مصر والسلطة الحاكمة في الدولة الفاطمية «٢٩٧ـ٥٦٧هـ/٩٠٩ـ١١٧١م»

الدولة الفاطمية دولة اتسعت أكتاف مملكتها، وطالت مدتها، وكادت أن تملك مُلكًا عامًا وتَدِين لها الأمم، ولأهمية مصر جغرافيًا ورخائها اقتصاديًا، وبُعْد أهلها عن الفتن القوية، ربما لكونهم أكثر تقبُّلًا للدعوة العلوية الشيعية، توجهت عناية الفاطميين بها، واجتهدوا في العمل، وتحيَّنوا الفرصة حتى تم لهم ذلك ودخلوا مصر، وأقاموا فيها دولتهم، بل خلافتهم الإسلامية فيما بعد، التي ناوأت «الخلافة العباسية»، وشاركتها زعامة العالم الإسلامي.

وقد وجَّه الفاطميون جلَّ عنايتهم للنهوض بمصر، وفي عهدهم نمت البلاد

---

(١) نفسه ٤٧٣.

(٢) حكم مصر في الفترة من «٣٣٥ ـ ٣٣٧هـ/٩٤٦ ـ ٩٤٨م»، تحديدًا نحو سنتين وأربعة أشهر. (كليفورد: المرجع السابق، ٧٧).

(٣) القلقشندي «شهاب الدين أبو العباس أحمد بن علي (٨٢١هـ/١٤١٨م)»: صبح الأعشى في صناعة الإنشا، القاهرة ـ المطبعة الأميرية ١٩١٣م، ٣: ٤٢٩ ـ ٤٣٣.

وزادت ، فعاش المصريون يمارسون شئون سياستهم في جو من الاستقرار والاطمئنان ، وتمتع المصريون بأمنهم واطمئنانهم إلى حكومتهم إلى حد بعيد ، فقد كان تجار الجواهر والصيارفة لا يغلقون أبواب محلاتهم ، بل يكتفون بإسدال الستائر عليها[١] ، وازدهرت الزراعة والصناعة ، والتجارة الداخلية والخارجية واتسع نطاقها .

د ـ مصر والسلطة الحاكمة في الدولة الأيوبية «٥٦٩ ـ ٦٤٨هـ/١١٧٣ ـ ١٢٥٠م»

قامت الدولة الأيوبية في مصر في ظروف خاصة ، جعلت منها دولة حربية في المقام الأول ، فقد وقع علي كاهلها عبء الجهاد ضد الصليبيين بهدف تطهير الشام العربية منهم ، وحماية الشام ومصر من أخطار الحملات الصليبية الوافدة من الغرب الأوروبي ، ومن هذا المنطلق أنفقت الدولة الكثير من مواردها على الجيش وبناء الحصون والاستحكامات والقلاع ، وما يتبقى بعد ذلك يُنْفَقُ في الإصلاح الداخلي[٢] ، إلا أنه رغم حالة الحرب المستمرة هذه ، نشطت الزراعة في مصر ، وأيضًا بعض الصناعات المهمة الأخرى مثل صناعة النسيج واستخراج الزيوت ، كما نشطت التجارة الخارجية ، وأصبحت مصر الوسيط التجاري بين الشرق والغرب الأوروبي[٣] ، **أما ما يخص السياسة الإدارية في هذه الدولة** فنجد أن صلاح الدين الأيوبي «٥٦٤ ـ ٥٨٩هـ/١١٦٨ ـ ١١٩٣م» «مؤسِّسها» لم يُولِ اهتمامه الشخصي للتفاصيل الإدارية ، إلا قليلًا ، دون أن يتعدَّى ذلك محاولة القضاء على

---

(١) ناصري خسرو : «سفرنامة» رحلة ناصر خسرو إلى لبنان وفلسطين ومصر والجزيرة العربية في القرن ٥ الهجري ، نقلها إلى العربية يحيى الخشاب ، القاهرة ١٩٩٣م ، ١٢٤.

(٢) محمود محمد الحويري : مصر في العصور الوسطى ـ دراسة في الأوضاع السياسية والحضارية ، القاهرة ـ عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ١٩٩٦م ، ٢٣٠.

(٣) نفسه ٢٣١ ـ ٢٣٢.

المفاسد، واستند في إدارة الولايات التابعة له أيما استناد إلى أخيه العادل سيف الدين، ورئيس ديوانه القاضي الفاضل، أما إدارة الولايات فقد عهد بها كليًا إلى الولاة، **واشترط عليهم أمرين**: أولهما أن يتبعوا قدوته في القضاء على المفاسد، والآخر: أن يمدوه بالعساكر والمال إذا دعت الحاجة من أجل الجهاد عندما يُطْلَب منهم ذلك[١]، ومن بعده سار خلفاؤه على نهجه حتى تمتع المصريون ـ بوجه عام ـ بالرخاء وتوفُّر السلع الغذائية، ورخص أسعارها.

وعن أحوال العامة في ذلك العصر الأيوبي نجد أنها قد تعرضت «بوجه خاص» لكثير من العسف والظلم من جانب السلطة الحاكمة، من السلاطين بوجه خاص، بل من جانب معاونيهم في بعض الأحيان، نعم لقد قدَّمت السلطة الحاكمة الرعاية الاقتصادية والاجتماعية للعامة[٢]، لكنها لجأت في كثير من الأحيان ـ تحت وطأة حاجتها إلى المال ـ إلى إطلاق يد ممثليها لجمع هذه الأموال بشتى الطرق والوسائل التي كانت غالبًا تتعارض مع مصالح العامة[٣].

ومما زاد من أعباء العامة «**تفشي الفساد الإداري**» واستغلال بعض أفراد السلطة مواقعهم ومناصبهم للحصول على مكاسب شخصية دون النظر للمصلحة العامة، فيكشف لنا البوصيري[٤] عن مدى هذا الفساد الإداري، خاصة في أواخر العصر

---

(١) السير هاملتون. آ. ر. جب: صلاح الدين الأيوبي، بيروت ـ بيسان للنشر والتوزيع والإعلان ١٩٩٦م، ١٩١.

(٢) شلبي إبراهيم الجعدي: طبقة العامة في مصر في العصر الأيوبي٥٦٧ ـ ٦٤٨هـ/١١٧١ ـ ١٢٥٠م، القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٤٢.

(٣) نفسه.

(٤) البوصيري: هو الشاعر محمد بن سعيد بن حماد بن عبد الله الصنهاجي، البوصيري المصري، شرف الدين، أبو عبدالله «٦٠٨ ـ ٦٩٦هـ/١٢١٢ ـ ١٢٩٦م»، ترجع نسبته إلى بوصير «من أعمال بني سويف بمصر»، من أشهر أشعاره «البردة». (خير الدين الزركلي: المرجع السابق، ٧: ١١).

الأيوبي ، فيشمل بنقْده الوزراء وكبار الفقهاء ، والموظفين الذين يسرقون أقوات الناس ، مما يؤكد ضعف النظام الإداري ، وعدم قدرته على نشر العدل بين الناس ، حيث يقول[١] :

نقدت طوائف المستخدمينا فلم أر فيهم رجلًا أمينًا
فقد عاشرتهم ولبثت فيهم مع التجريب من عمري سنينا
فكتاب الشمال هم جميعًا فلا صحبت شمالهم اليمينا
فكم سرقوا الغلال وما عرفنا بهم فكأنهم سرقوا العيونا
ولولا ذاك ما لبسوا حريرًا ولا شربوا خمور الأندرينا[٢]

كما عانت العامة من التعدي على ممتلكاتهاالبسيطة والمحدودة ، والسيطرة على أموال الناس وأملاكهم ، وسار خدم كبار الأمراء على نهْج أسيادهم في التعدي على ممتلكات العوام واستغلالهم ، وكوَّنوا من جراء ذلك ثروات كبيرة[٣] .

وأمام هذا ، حاولت العامة التصدي لهذه الممارسات بشتى الوسائل ، فجأروا إلى من يعتقدون فيه الخير من السلطة الحاكمة ، أو من بعض المشايخ المقربين إليهم بالشكوى ، لإغاثتهم مما حل بهم من مظالم[٤] ، وأحيانًا كانت تستجيب السلطة

---

(١) محمد زغلول : الأدب في العصر الأيوبي ، القاهرة ـ دار المعارف ١٩٦٧م ، ٤٢٤٦ السيد محمد ديب : الحياة الاجتماعية كما صورها البوصيري ، مجلة كلية اللغة العربية ـ جامعة المنصورة ، ٥ (١٩٨٤م) ، ١٥٣.

(٢) أبيات شعر من بحر المتقارب .

(٣) المقريزي (تقي الدين أحمد بن علي (٨٤٥هـ/١٤٤٢م)) : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والأثار ، المعروف بالخطط المقريزية ، تحقيق محمد زينهم ومديحة الشرقاوي ، القاهرة ـ مكتبة مدبولي ١٩٩٨م ، ٢: ٣٧٣.

(٤) النابلسي : لمع القوانين المضية ، ٤٩. ابن أيبك الصفدي «صلاح الدين خليل (٧٣٦هـ/ ١٣٣٥م)» : نكت الهميان في نكت العميان ، القاهرة ـ المطبعة الجمالية ١٩١١م ، ٢٩٦.

الحاكمة لطلباتهم حتى لو أدى الأمر إلى عزل أحد الولاة[١].

وفي أحيان أخرى، تلجأ العامة للمقاومة، لكنها «المقاومة السلبية»، أي التي يغلب عليها الطابع السلبي؛ كهروب الفلاحين من الأراضي الزراعية، للبُعْد عن مظالم المقطعين وغيرهم، كما لجأت إلى السخرية والتهكم من رموزها، وقد أثمر هذا الأسلوب بالفعل في تغيير بعض الأحوال، ونذكر هنا مثالًا على ذلك: عندما ازداد نفوذ المماليك في عصر الملك الصالح نجم الدين أيوب، وتوجس الشعب المصري منهم خِيفَة، ولم يستطع التعبير عن سخطه بشكل ثائر، ترك للضمير الشعبي التعبير عن ذلك، فجاء تعبيرًا ساخرًا قائلًا:

الصالح المرتضى أيوب أكثر من ... تُـرك بدولته يا شر مجلوب
لا أخذ الله أيوبًا بفعلته ... فالناس قد أصبحوا في صبر أيوب[٢]

وعندما اتُّهِم صاحب ديوان بيت المال «ابن العماد» بمصر بالسرقة، وكان قد وقع فانكسرتْ يدُه، سخر منه الشعب، وقال على لسان الشاعر أبو محمد عبد الحكم[٣]:

إن العماد بن جبرله أخي علم ... له يد أصبحت مذمومة الأثر
تأخر القطع عنها وهي سارقة ... فجاءها الكسر يستقصي عن الخبر[٤]

والجدير بالذكر أن هذا النقد اللاذع وُجِّه أيضًا لرأس السلطة الحاكمة، فلم تنج

---

(١) الأدفوي (كمال الدين أبو الفضل جعفر بن ثعلب بن جعفر(٧٤٨هـ/١٣٤٧م»: الطالع السعيد الجامع لأسماء الفضلاء والولاة بأعلى الصعيد، القاهرة ـ المطبعة الجمالية١٩١٤م، ١٨. ابن الزيات: الكواكب السيارة في ترتيب الزيارة في القرافتين الكبرى والصغرى، القاهرة ـ المطبعة الأميرية ١٩٠٧م، ٢٤٩.

(٢) أبيات شعر من بحر البسيط.

(٣) من أهم شعراء فترة أواخر العصر الأيوبي، تُوُفِّي في سنة ٦١٣هـ/١٢١٦م.

(٤) من بحر البسيط.

هي الأخرى من النقد اللاذع والسخرية ، فكان صلاح الدين الأيوبي يسمع من المتظلمين والمستغيثين «أغلظ ما يمكن أن يسمع حاكم»[١] . وعنه وعن كبار قادته قال ابن عنين[٢] من الزجل :

سلطاننا أعرج وقاضيه ذو عمش والوزير منحدب

وكان صلاح الدين الأيوبي بالفعل به بعض عرجٍ ، والقاضي صدر الدين ابن درباس به بعض عمش ، والوزير الفاضل «ت ٥٩٦هـ/١٢٠٠م» منحدب[٣] .

وبعد ، ماذا حدث للشعب المصري والعوام «بوجه خاص» في العصر المملوكي؟ وكيف كانت العلاقة بين السلطة الحاكمة «السلاطين المماليك» وأمرائهم وكبار رجال دولتهم والشعب المصري خاصة «العوام»؟

وهو ما سوف نوضحه فيما يلي :

العوام في مصر والسلطة الحاكمة في العصر المملوكي

سوف نبدأ الحديث عن طبيعة العلاقة بين السلطة الحاكمة والشعب المصري ، خاصة «العوام» ، في العصر المملوكي الأول ، ومنه إلى العصر الثاني «الجركسي» وهو محور الدراسة .

---

(١) ابن شداد (بهاء الدين يوسف بن رافع (٦٣٢هـ/١٢٣٤م)) : النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية المعروف بكتابسيرة صلاح الدين ، القاهرة ـ مكتبة محمد صبيح د.ت ، ٢٢ ـ ٢٣.

(٢) هو الشاعر محمد بن نصر الله بن مكارم بن حسن بن عنين الأنصاري ، الكوفي ، الحرواني ، الدمشقي ، شرف الدين ، أبو المحاسن «٥٤٩ ـ ٦٣٠هـ/١١٥٤ ـ ١٢٣٢م» ، أديب وشاعر ولغوي كبير ، وفقيه ومؤرخ . (عمر رضا كحالة : معجم المؤلفين ، القاهرة ـ مؤسسة الرسالة ١٩٩٣م ، ٣: ٧٥١) .

(٣) ابن إياس (محمد بن أحمد بن إياس الحنفي (٩٣٠هـ/١٥٢٣م)) : بدائع في وقائع الدهور ، تحقيق محمد مصطفى ، فيسبادن ـ مطبعة فرانز ستاينر ١٩٧٥م ، ١/ ١: ٢٣٩.

أولًا : في عصر دولة المماليك البحرية «٦٤٨ ـ ٧٨٤هـ/١٢٥٠ ـ ١٣٨٢م»

تميزت العلاقة بين السلطة الحاكمة «المماليك» والشعب المصري «بوجه عام» والعوام «بوجه خاص» ، منذ بدايات الحكم المملوكي ، بكَوْنها طيبة في مجملها ؛ التزمت فيها السلطة الحاكمة الترفُّق مع «العوام» ومحاولة إرضاء أفرادها ، واستمالتهم وكسْب وُدِّهم ، وهذا لا يعني أنه لم تكن هناك مخالفات أو تجاوزات لتلك السياسة المملوكية في بعض الفترات ، ومن بعض الحكام والأمراء ، لكننا في المجمل العام نستطيع القول إن العامة في العصر المملوكي تمتعت بشيء من الرعاية ، وحرية التعبير عن الرأي ، والحضور إلى حد ما على المسرح السياسي ، فمن المعروف أن الحاكمإذاأدى حقوق الرعية عدلًا وإنصافًا ، وأحسَنَ إليهم ، تنقاد له قلوب العامة ، ويلتفون حوله ، ويبذلون كل ما في وُسْعِهم للزود عنه ، وبذلك تنجح سياسته ويستقر مُلْكه ، أما إذا كان الحاكم ظالمًا متعديًا فكما يقول ابن خلدون : «**يشمل الناس الخوف والذل ، ويلوذون بالكذب والمكر والخديعة ، فتخلقوا بها ، وفسدت بصائرهم وأخلاقهم ، وربما خذلوه في مواطن الحروب والمدافعات ، وأجمعوا على قتله ...**»[1] .

وعلى الصعيد السياسي ، كان نشاط العامة يتخذ شكل حركات التمرد التي تستهدف السلاطين أحيانًا ، والوزراء ، والقواد في أحيان أخرى ، كما كانوا شديدي التعلق بالسلطان خاصة إذا أظهر التقوى ، وأغدق عليهم الأموال ، فالدِّين والمال هما مفتاح كسب وُدِّ تلك الطبقة التي مثَّلت القاعدة العريضة للشعب المصري ، وهو ماأدركه السلاطين المماليك وحرصوا على العمل به طوال عصرهم .

---

(١) ابن خلدون (ولي الدين عبد الرحمن بن محمد (٨٠٨هـ/١٤٠٥م)) : العبر وديوان المبتدأ والخبر ، المقدمة ، القاهرة ١٩٣٠، ١: ١٩٩.

كما تأكد ارتباط علاقة العامة بالسلطان بطبيعة استقرار الحالة الاقتصادية ، فقد رفضت العامة على سبيل المثال حكم كتبغا[١] ، بسبب وقوع المجاعة ثم الطاعون ، في حين ابتهجوا لحكم السلطان «حسام الدين لاجين»[٢] نتيجة انفراج الأزمة سنة ٦٩٦هـ/١٢٩٦م[٣] .

ويتجلى الدور السياسي للعامة أو «العوام» في ذلك العصر المملوكي الأول في عدة أمور مهمة ، نذكرها فيما يلي :

أولاً : ظاهرة التأييد الشعبي التي حرص العامة على إظهارها نحو بعض السلاطين المماليك ، التي تُعَدُّظاهرة غير عادية لطبقةٍ من المفتَرَض أنها حُرِمَتْ من كل شيء في بعض الأوقات . ثم إنَّ مشاركة العامة في الوفود الرسمية عند وقوع المفاوضات بين السلطان الغاضب والأمراء المماليك الأقوياء ، إن دلت على شيء فإنما تدل أيضًا على أهمية العامة ودورهم في المجتمع في ذلك الوقت[٤] .

ثانيًا : شارك العامة في جميع أنواع الاحتفالات السلطانية السياسية والاجتماعية ، خاصة «للسلاطين الذين حظوا بشعبية كبيرة عندهم» ، مثل حفلات افتتاح جامع جديد ، أو مدرسة ، أو خانقاه ، أو تأمير بعض المماليك السلطانية ، أو استقبال سلطان جديد عائد من الحج ، أو من الجهاد ضد الصليبيين أو

---

(١) السلطان المملوكي العادل زين الدين كتبغا ، حكم مصر في الفترة من ٦٩٤هـ/١٢٩٤م - ٦٩٦هـ/١٢٩٦م . (كليفورد : المرجع السابق ، ٩٩) .

(٢) السلطان المملوكي المنصور حسام الدين لاجين ، حكم مصر في الفترة من ٦٩٦هـ/١٢٩٦م - ٦٩٩هـ/١٢٩٨م . (نفسه) .

(٣) المقريزي (تقي الدين أحمد بن علي (٨٤٥هـ/١٤٤١م)) : السلوك لمعرفة دول الملوك ، تحقيق محمد مصطفى زيادة ، القاهرة ـ دار الكتب المصرية ١٩٧٠م ، ١: ٨١٣؛ ابن إياس : المصدر السابق ١: ١٣٣ - ١٣٤.

(٤) المقريزي : السلوك ، ٢: ٥٩٥. ابن تغري بردي (جمال الدين أبو المحاسن يوسف الأتابكي) (٨٧٤هـ/١٤٦٩م) : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، القاهرة ٢٠٠٩م ، ١٠: ٥٢.

المغول[١]، وفي هذه الاحتفالات حرص العامة على الهتاف باسم السلطان وترديد الأغاني الشعبية، والاصطفاف على جانبَي الطريق، وفي أعلى أسطح المنازل ابتهاجًا برؤية السلطان. ومِن هؤلاء السلاطين الذين حظوا بشعبية كبيرة لدى العوام في هذه الفترة: السلطان قلاوون[٢]، والأشرف خليل بن قلاوون[٣]، والناصر محمد بن قلاوون[٤].

ثالثًا: لعب الصراع المستمر بين الأمراء المماليك، في سبيل السلطة، دورًا مهمًا في تدعيم الروابط العميقة بين السلطان والعامة، فقد حرص السلاطين المماليك تحت وطأة هذا الصراع، على إرضاء العامة، مما دعا العامة للنظر إلى أنفسهم بوصْفهم فئةً قائمةً على مصلحة السلطان، الذي رأى العامةَفئة تشكّل قوةلا يستهان بها، ويمكن أن يُعَوَّل عليها كثيرًا في ظل تنافس الأمراء على السلطة[٥].

رابعًا: عمل كثير من السلاطين على كسب ود العامة عن طريق إلغاء الضرائب والمكوس[٦]، ومثال ذلك ما كان في عهد حسام الدين لاجين،

---

(١) المقريزي: المواعظ والاعتبار، ٢: ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

(٢) وهو السلطان المنصور سيف الدين قلاوون، حكم مصر في الفترة من «٦٨٨ ـ ٦٨٩هـ/١٢٨٩ ـ ١٢٩٠م». (كليفورد: المرجع السابق، ٩٩).

(٣) وهو السلطان الأشرف صلاح الدين خليل بن قلاوون، حكم مصر في الفترة من «٦٨٩هـ/ ١٢٩٠م». (نفسه).

(٤) وهو السلطان الناصر ناصر الدين محمد بن قلاوون، حكم مصر ثلاث ولايات؛ الأولى في الفترة من «٦٩٣ ـ ٦٩٤هـ/١٢٩٣ ـ ١٢٩٤م»، والثانية من «٦٩٨ ـ ٧٠٨هـ/١٢٩٨ ـ ١٣٠٨م»، والأخيرة من «٧٠٩ ـ ٧٤٠هـ/١٣٠٩ ـ ١٣٤١م». (نفسه).

(٥) المقريزي: السلوك ٣: ٣٦٥.

(٦) المكوس: جمع مكس، وفي اللغة: مكس مكسًا أي جبى مال المكس، وفي الاصطلاح: لفظ يعني الضريبة التي تفرض على الإنتاج والسلع الواردة والصادرة الموجودة في الموانئ. (لويس معلوف اليسوعي: المنجد في اللغة، بيروت ـ دار الشروق ٢٠٠٢م، ٧٧١. محمد قنديل البقلي: التعريف بمصطلحات صبح الأعشى، القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣م، ٣٢٥).

والناصر محمد بن قلاوون[١].

خامسًا : تودَّدَ السلاطين المماليك إلى العامة عن طريق العناية الشديدة بإنشاء البِيمارِسْتانات «المستشفيات» والجوامع والمدارس والخانقاوات والزوايا والأَرْبِطة ودُور السبيل لرعاية الأيتام ، حيث أفاد العامةُ من هذه المؤسسات العلمية ، والمراكز الاجتماعية ، رجالًا ونساءً وأطفالًا[٢] .

سادسًا : كانت الصدقات أيضا من وسائل كسْب محبة العامة ، فأكثر العديد من السلاطين من توزيع الصدقات في مختلف المناسبات خاصة الدينية منها ، وتتجلى مظاهر العطف السلطاني على العامة في إنشاء دور الايتام للنظر في مصالح الأيتام ، وحِفْظ التَّرِكَة للقُصَّر منهم حتى بلوغهم سن الرُّشْد[٣] .

سابعًا : شعُرَ العامة بأهمية العلاقة المباشرة والقوية التي ربطتْهم بالسلطان المملوكي ، خاصة أن لقاء السلطان شخصيًا كان أمرًا سهلًا وميسَّرًا في دار العدل ، فضلًا عن أن القضاة «المصريين» القائمين على تطبيق قواعد الشرع ، وحضورهم المستمر في المجلس السلطاني ، ممَّا جعل العامة تشعر دائمًا بأن هناك مَن يمثِّلهم ويدافع عن مصالحهم بحضور السلطان وكبار الأمراء[٤] .

وجدير بالذكر أن العامة تعرضت للعسْف والظلم والغبن «في العصر المملوكي الأول» ، في أوقات مختلفة كان فيها السلطان لا يملك من أمر نفسه شيئًا ، ومن ذلك على سبيل المثال : الأمير قوصون ، أقوى الأمراء في عهد السلطان المملوكي المنصور أبي بكر[٥] ، الذي أَجبر العامةَ على إنارة الشوارع في أرجاء القاهرة ليلًا

---

(١) ابن تغري بردي : المصدر السابق ١١: ٣٢٣.

(٢) المقريزي : السلوك ٣: ٣٦٥.

(٣) نفسه ١: ٨١٣؛ ابن إياس : المصدر السابق ١: ١٣٣ ـ ١٣٤.

(٤) المقريزي : السلوك ٢: ١٠٣و المواعظ والاعتبار ٢: ٢٠٨.

(٥) المنصور أبو بكر بن الناصر محمد بن قلاوون ، حكم مصر في الفترة ٧٤٢هـ/١٣٤١م .=

بإنارة الشموع فيها على حسابهم الشخصي ، فتحمَّل العامة ذلك الظلم قهرًا ، فلمَّا كانت فتنة قوصون للاستيلاء على الحكم ، ثم هزيمته وقتله ، كان العامة هم الجماعة الأولى التي نهبت دُورَه وإسطبلاته ومخازنه ، فلم تُبْقِ على شيء فيها إطلاقًا[١] .

وعن مظاهر رفْض العامة السلطةَ الحاكمة ، نذكر أنه قد تمثلت أبسط صور هذا الرفض «العامي» في إغلاق الأسواق ، والتوقف عن حركة البيع والشراء ، فإن لم يتغير الوضع قامت «النهابة والأشرار من العامة» بنهْب من يقترف الظلم سواء كان ناظرًا أو قاضيًا أو حتى محتسبًا[٢] .

ومجمل القول ، بغض النظر عن موقف «الأشرار والنهابة من العوام» ، هذه الفئة تَظهر على السطح خاصة في فترة الاضطرابات السياسية ، لتمارس أعمال النهب والسلب ، مستغلة فرصة الاضطراب في البلاد ، على الرغم من ذلك نقول : إن ما تحكَّم في موقف العامة تجاه السلطة الحاكمة المملوكية في السلب أو الإيجاب كان مدى عطف السلاطين والأمراء وكبار رجال الدولة عليهم ، وإنصافهم ، وإقامة العدل بينهم ، هكذا العامة أطاعوهم ، وأحبوا مَن أحسن إليهم ، وفي المقابل تمرَّدوا على مَن طغى عليهم ، واستبد بهم ، فكرهوه .

ثانيًا : العوام والسلطة الحاكمة في مصر في العصر المملوكي الجركسي

تميزت العلاقة بين السلطة الحاكمة والعوام في عصر المماليك الجراكسة ، واتخذت شكلًا إيجابيًا ؛ فالسلطة الجركسية حريصة من أول سلاطينها «برقوق»[٣] ، على تحرِّي العدل في الرعية ، ورفْع الظلم ، فنجدها من حين إلى آخر

=(كليفورد : المرجع السابق ، ٩٩) .

(١) المقريزي : السلوك ٢: ٥٩١. ابن تغري بردي : المصدر السابق ١٠: ٤٤ ـ ٤٦.

(٢) نفسه ٣: ٢١٢ ـ ٢١٣. ابن إياس : المصدر السابق ١: ٢٢٨.

(٣) السلطان الظاهر برقوق أول سلاطين الجراكسة بمصر ، والخامس والعشرون من ملوك الترك=

تنادي في الناس ـ وما أكثر هذه النداءات ـ لرفع الظلم وتحقيق العدل، والأمثلة على ذلك كثيرة، وللعوام موقف من أحداث الدولة ومجريات الأمور، فلا تمر حادثة تتعلق بشئونهإلا كان لها رد فعل تجاهها، وسوف نورد أمثلة على هذا، ولنبدأ أولًا بالسلطة الحاكمة، وحرصها على تحري الإنصاف وإرساء العدل، ونداءاتها المتكررة في سبيل تحقيق ذلك:

نداء السلطان برقوق للشعب المصري، في سنة ٧٨٩هـ/١٣٨٧م

في رمضان (الثامن عشر منه)

نزل السلطان وجلس بالمقعد المطل على الإصطبل والميدان للحكم، ونُودِي قبل جلوسه بيومين: «من ظُلم، من قُهر، من أُوذي، عليه بالإصطبلات الشريفة يومي الأحد والأربعاء ...»[١].

مما كان له أكبر الأثر في نفوس الرعية، وكبار رجال الدولة، فها هو الصَّيْرَفي يعلق على هذا النداء فيقول: «... فداخل أهل الدولة والمباشرين من ذلك إرجاف شديد، ووثبت الأسافل على الأعالي»[٢].

ومثال آخر: في سنة ٧٩١هـ/١٣٨٨م:

نداء الأمير الكبير يلبغا الناصري[٣] للرعية: «نودي في القاهرة بالأمان

=وأولادهم بمصر، حكم في الفترة من «٧٨٤ ـ ٧٩١هـ/١٣٨٢ ـ ١٣٨٨م».

(١) الصيرفي «الخطيب الجوهري، نور الدين علي بن داوود (٩٠٠هـ/١٤٩٤م)»: نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، تحقيق د.حسن حبشي، القاهرة ـ دار الكتب ١٩٧٠م، ١: ١٩٧.

(٢) نفسه.

(٣) هو الأمير الكبير «نائب حلب» الذي نازع السلطان برقوق، السلطة والحكم، فلجأ للتقرب من الشعب المصري، وكسب وده، عن طريق النداء «برفع الظلم، وتحري العدل»، فكان هذا النداء من الوسائل المؤكدة للوصول إلى محبة الشعب، ويعلق الصيرفي على هذا النداء فيقول: «فليت شعري ما=

والاطمئنان والبيع والشراء، ومن ظُلم أو غُبن أو قُهر من عشرين سنة، فعليه بباب الأمير الأتابكي يلبغا الناصري ...»[١].

ومثال ثالث: في سنة ٨٠١هـ/١٣٩٨م «عهد السلطان برقوق»:

وفي (ربيع الآخر): «... نودي أيضًا من له ظَلامة، من له شكوى فعليه بالباب الشريف، وجلس السلطان على العادة في يومي الثلاثاء والسبت للنظر في المظالم ...»[٢].

وهكذا، خصَّص السلاطين المماليك يومين في الأسبوع للقاء الرعية، وسماع شكاواهم، والنظر في مطالبهم، وما إلى ذلك، ويُدِئَ بالسبت والثلاثاء، ثم أصبحا فيما بعد الأحد والأربعاء[٣].

ومثال رابع: في سنة ٨٠٦هـ/١٤٠٣م:

في المحرم «الحادي عشر منه» نداء يقول:

«... نودي في المدينة، ألا من ظلم من يلبغا السالمي، فعليه بالأبواب الشريفة، كل ذلك ويلبغا معوق بباب السلسلة تحت الترسيم، وقيل أنه ضرب ضربًا شديدًا مبرحًا»[٤].

ومثال خامس: في سنة ٨٤٠هـ/١٤٣٦م:

في جمادى الأولى «في السابع والعشرين منه»:

=يحتاج إلى عشرين سنة، بل الظلم والقهر الذي حصل على مصر وأهلها بقدومك يكفيهم !!!». (الصيرفي: نفسه).

(١) نفسه.

(٢) ابن إياس: المصدر السابق ١/ ٢: ٥١٥.

(٣) حدث هذا التعديل في ربيع الأول من سنة ٧٩٧هـ/١٣٩٤م، وظل العمل به ساريًا حتى نهاية الدولة المملوكية.

(٤) الصيرفي: المصدر السابق ٢: ٢٤٤.

«رسم للقضاة الأربعة أن يجتمعوا بمجلس السلطان للحكم بين الرعية وتخليص الحقوق، ودفع المظالم، وأن يكون اجتماعهم في يومي السبت والثلاثاء، ونودي في هذا اليوم: «من له ظلامة، من قُهر، من غُبن، عليه بالأبواب الشريفة»، ثم بطل حضور القضاة الأربعة، واستمر جلوس السلطان للحكم في يومي السبت والثلاثاء»[١].

وأمام هذه النداءات، حرص «العوام» على الإفادة منها، وتحقيق مطالبهم، فترددوا على السلطان المملوكي، وتقدموا بشكواهم، ويؤكد ذلك الخبر القائل:

في سنة ٨٧٦هـ/١٤٧١م: «شرع السلطان في النزول للإصطبل ليحكم به كل يوم سبت وثلاثاء، فكثرت عليه المحاكمات، وتزايدت شكوى الناس إليه»[٢].

وإلى جانب هذه النداءات المتكررة، حرصت السلطة الحاكمة «الجركسية» على إرضاء الشعب، بسرعة الاستجابة لشكاوى الشعب، خاصة «العوام»، وردع الظلمة والمفسدين، والأمثلة على ذلك كثيرة؛ **نذكر منها**:

في سنة ٧٨٧هـ/١٣٨٥م: في المحرم (في سابع عشره): خبر يقول:

«شُكي الأمير علي خان والي البهنسا، وهو ممتثل لدى المواقف الشريفة»[٣]، فرسم بضربه ضربًا مبرحًا، وأخرج من القاهرة منفيًا بعد أن

---

(١) الصيرفي: المصدر السابق ٣: ٣٧٧.

(٢) ابن إياس: المصدر السابق ٣: ٦٦.

(٣) **المواقف الشريفة**: ذكر القلقشندي ألقابًا عدة للخليفة العباسي والسلطان في العصر المملوكي، ومنها: لقب **المواقف المقدسة**، وكني به الخليفة العباسي تنويهًا عن التصريح بذكره، **والأبواب الشريفة**، وكني به السلطان المملوكي، ومعناه: مقام السلطان التي تصدر عنها المراسيم والمكاتبات أوهيئة ديوان السلطان، ولعل المقصود بـ«المواقف الشريفة» السلطان المملوكي، كما نفهم من سياق النص. (محمد قنديل البقلي: المرجع السابق، ١٣، ٣٥٥).

أخذ منه عشرة آلاف دينار ...»[١] .

في سنة ٧٩١هـ/١٣٨٨م :

كثر الفساد بأحوال الناس ، وزادت وطأة الظلم على العامة ، فكان لهم موقف ، عبَّر عنه الصيرفي فقال : «اجتمع عالم كبير من العوام والخواص والناس ، تحت باب السلسلة وهم يدعون للأمير منطاش ، ويسألونه في إعادة والي القاهرة «حسين بن الكوراني» ، حيث كثر فساد الزعر وعتوهم ، فقالوا : «ليس لهم من يقمعهم إلا ابن الكوراني ، فطلب في وقته ، وخلع عليه ، ونزل في موكب جسيم»[٢] .

وفي سنة ٧٩٥هـ/١٣٩٢م : خبر يقول :

«ضُرب كاشف الجيزة[٣] ، لما شكوه الناس ، بسبب أنه ظلم العباد والفلاحين ، فشكوه إلى السلطان ، ففعل به ما ذكرناه»[٤] .

وتكررت الشكوى ، فنجد في (سابع شعبان من العام نفسه) : «... جماعة من الفلاحين وأهل البلاد ، وقفوا للسلطان في يوم الأحد (سابعه) ، وشكوا من أفعال قبيحة أوقعها فيهم من أخذ نساءهم وأولادهم وخدمهم ، فطلب ، وحاققوه على ذلك ، وعلى أموال اقتطعها منهم بغير حق ، فضرب عند ذلك بالمقارع[٥] ضربًا مبرحًا ، وسلم إلى والي القلعة ليخلص منه أموال المسلمين ، فضربه الوالي مرارًا بحضرة أخصامه»[٦] .

---

(١) الصيرفي : المصدر السابق ١: ١١٤.

(٢) نفسه ١: ٣٥٩.

(٣) وهو «الأمير ناصر الدين محمد بن أقبغا آص» .

(٤) المقارع : جمع مقرعة ، وهي السوط وكل ما قرعت به . (لويس معلوف اليسوعي : المرجع السابق ، ٦٢١) .

(٥) الصيرفي : المصدر السابق ١: ٢٤٤.

(٦) نفسه ٣٥٩.

وفي سنة ٨٨٥هـ/١٤٨٠م :

في ربيع الأول : «... فلما عاد الأمير يشبك الدوادار الكبير ، وقف له جماعة من العوام ، وشكوا له من أمور الحسبة بأنها ضائقة ، وأن من بعد العصر ما يوجد الخبز على الدكاكين ، فعزل يشبك الجمالي ، ووَلى قاسم شغيته»[١] .

وفي سنة ٩١٤هـ/١٥٠٨م :

في شعبان : «... لما شق السلطان من القاهرة ، ارتفعت له الأصوات بالدعاء ، وقالوا له جماعة من العوام ، أبطل عنا أمر المجامعة والمشاهرة التي على الحسبة ، فلم يلتفت إلى كلامهم ، وتغافل عن ذلك»[٢] ، ولما شق من الصليبة ، ضجت له العوام بالدعاء ، وذكروا له أمر الفلوس الجدد ، وأن البضائع صارت تباع بسعرين ، فلما طلع إلى القلعة ، نادى في ذلك اليوم بأن الفلوس تكون بنصفين الرطل ، وكانت بثلاثة أنصاف الرطل ، ففرح غالب الناس بهذه المناداة»[٣] .

وأمام حِرْص السلطة الحاكمة على تحري العدل والإنصاف ، وإرساء قواعده ، شعُرَت العامة بأهميتها وضرورة المطالبة بحقوقها ، وحرصت على أن تكون لها مواقف إيجابية ، نحو معارضة الظلم وتسلط بعض أفراد السلطة الحاكمة ، نذكر منها :

في سنة ٧٩٩هـ/١٣٩٦م :

في يوم الخميس «الثالث من ربيع الآخر» ، خبر يقول :

رجمت العوام والغلمان القاضي «بهاء الدين بن البرجي» محتسب القاهرة ، وهرب منهم ، والتجأ إلى بيت سيدي أبي بكر ابن سنقر الحاجب ، واستقر عوضه

---

(١) ابن إياس : المصدر السابق ٣: ١٨٣.

(٢) نفسه ٤: ٣٢٦.

(٣) نفسه ٣٢٨.

عشية نهاره شمس الدين البجاسي على عادته»[١].

وفي سنة ٨٠٠هـ/١٣٩٧م:

في رجب: «تغير خاطر السلطان على الأمير علاء الدين بن علي الطبلاوي، والي القاهرة، حيث قبض عليه، وأخيه وابن عمه وجميع عياله وحاشيته وأصحابه، وضربه وسجنه هو وأقاربه بالقلعة».

فكان للعوام رد فعلٍ، يذكره ابن إياس فيقول:

«فلما كان يوم السبت، «عاشر رجب»، طلع جماعة من العوام إلى الرملة، وعلى رؤوسهم أعلام ومصاحف شريفة، فوقفوا عند باب السلسلة، واستغاثوا، فأرسل إليهم السلطان بعض الأوجاقية وقال لهم: ما شأنكم؟ فقالوا: نسأل السلطان أن يشفعنا في الأمير علاء الدين بن الطبلاوي»، فلما سمع السلطان ذلك، حنق منهم وأرسل جماعة من المماليك، نزلوا من الطباق ومعهم قسي ونشاب، فأرموا على العوام، فتشتتوا وهربوا، ولم يلبث منهم أحد، كما قيل «السيف أصدق من أنباء الكتب»[٢].

في سنة ٨٠١هـ/١٣٩٨م:

في شوال «سابع عشرينه»:

«... وفيه، ليلة الأربعاء، هرب الأمير شهاب الدين أحمد بن الزين والي القاهرة، فخلع على شرف الدين عيسى فلان الشافعي، عوضه في يوم الأربعاء، وقبض على ابن الزين وسلم إليه، وكادت العوام أن تقتله لبغضهم فيه، فضرب بالمقارع ضربًا مبرحًا عند فلان، وألزم بحمل ٤٠٠ ألف درهم»[٣].

---

(١) الصيرفي: المصدر السابق ١: ٤٤٦.

(٢) ابن إياس: المصدر السابق ١/ ٢: ٤٩٧.

(٣) نفسه ٥٤١.

وهكذا، تساند العامة مَن يقف في جانبها، ويعدل في حكمها، وتبغض الظالم، وتحاول أن تنتقم منه.

وفي سنة ٨٤٨هـ/١٤٤٤م:

قدم قاصد من عند شاه رخ بن تمرلنك «تيمور لنك»، وصحبته هدية للسلطان، ومعها كسوة للكعبة، فأمر السلطان بإخفائها عن الأمراء وأرباب الدولة، فلما تسامع بها الأمراء شق عليهم، ونزلت طائفة من المماليك الجلبان[1] إلى الدار التي نزل بها القاصد، فنهبوا كل ما فيها هم والسواد الأعظم من العوام، ونهبوا نحو عشرة آلاف دينار، فلما بلغ السلطان ذلك رسم لحاجب الحجاب والوالي أن يدركوا رد النهب من الناس، فأدركوا بعض شيء من النهب ما بين خيول وقماش وسلاح وذهب عين، وقبض الحاجب على جماعة من المماليك والعوام، وكانت فتنة كبيرة ارتجت لها الأرض والقاهرة، فلما بلغ السلطان ذلك، قطع جوامك[2] الكثير من المماليك، وضرب من العوام جماعة بالمقارع، وأمر بتتبع من كان سببًا في ذلك، واعتذر للقاصد، وأن ما حدث من غير علمه، وأرسل إليه جملة من المال أكثر مما نهب منه[3].

ويضيف ابن إياس: «وقد حصل للقاصد من العوام غاية البهدلة له من السب والرجم، وغير ذلك، وتشوش السلطان غاية التشويش ولولا أنه كان دينًا لرسم

---

(١) الجَلَبان: أو الأجلاب، فئة من فئات المماليك السلطانية، وتسمى أيضا المشتروات، وهي خاصة السلطان والأقرب إليه بين باقي مماليكه، جُلبوا من سائر الأقطار إلى مصر واشتراهم السلاطين المماليك، فأصبحوا من المماليك السلطانية. (محمد أحمد دهمان: معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، بيروت ـ دار الفكر المعاصر ١٩٩٠م، ١٢).

(٢) الجَوامِك: جمع جامكية، وهي الرواتب عامة، وكانت تصرف لمماليك السلطان شهريًا من مال وكسوة. (محمد قنديل البقلي: المرجع السابق، ٨٢).

(٣) ابن إياس: المصدر السابق ٢: ٢٤٤.

بقتل سائر العوام، ولكن دينه رده عن ذلك»[١].

والمثال هنا فريد من نوعه، فالغضب على السلطان المملوكي نفسه مباشرة، فلم يخشَهُ العوام، وعبَّروا عن غضبهم منه دون خوف أو تردد.

في سنة ٨٨٢هـ/١٤٧٧م:

«... وقع اضطراب بالقاهرة، حيث لم ير الهلال يوم ٣٠ شعبان، وأكل الناس في أول يوم من رمضان، ونادى القاضي الشافعي بالإمساك، ثار عليه العوام، وقصدوا الإخراق به، فثبتت رؤية الهلال قريب الظهر، ولكن فطر غالب الناس في ذلك اليوم»[٢].

وفي سنة ٨٨٢هـ/١٤٧٧م:

في واقعة هدم الأماكن: «... حصل غاية المقت من الناس على القاضي «فتح الدين السوهاجي» أحد نواب الشافعية، بسبب حكمه بهدم الأماكن ...»[٣].

وفي سنة ٨٨٧هـ/١٤٨٢م:

في ذي الحجة: «كان عيد النحر يوم الجمعة، وقد ثبت الشهر بالأربعاء في اليوم التاسع من ذي الحجة، فحنق السلطان من القاضي زكريا، وأشيع عزله، وقد فات الناس صوم يوم عرفة، والتكبير في صبيحته، وانطلقت ألسنة العوام على القاضي زكريا، وسبوه مجهرًا»[٤].

وفي سنة ٨٩٤هـ/١٤٨٨م في ربيع الآخر:

«... ثار جماعة من العوام على الشيخ شهاب الدين أحمد الشيشيني الذي ولي

---

(١) ابن إياس: المصدر السابق ٢: ٢٤٥.

(٢) نفسه ٣: ١٦٥.

(٣) نفسه ١٢٧ ـ ١٢٩.

(٤) نفسه ١٩٨.

قضاء الحنابلة، فيما بعد، وكادوا أن يقتلوه لولا أنه اختفى مدة طويلة حتى سكن الأمر، وسبب ذلك: نقل عنه أنه قد أفتى السلطان بحل ما يجبى إليه من أجرة الأملاك عن الشهرين الماضي خبرهما، فلما بلغ العوام ذلك ثاروا عليه وقصدوا قتله، فاستمر مختفيًا حتى توجه إلى مكة وجاور بها مدة»[1].

في سنة ٩٠٧هـ/١٥٠١م:

خبر خاص بفرض ضريبة جديدة بأجرة ٦ شهور على الأملاك:

«... فلما طلع الأتابكي قيت الرجبي إلى القلعة، وصلى الجمعة مع السلطان، ونزل، وقفت له جماعة كبيرة من العوام، وشكوا له أن أصحاب الأملاك ضيقوا عليهم، وطالبوهم بـ١٠ أشهر فعجلا بسبب هذه الغرامة، وما لهم من قدرة على ذلك، فلم يلتفت إلى كلامهم، فلما وصل إلى الجامع الصالح تجاه باب زويلة، كبروا عليه العوام، ورجموه، فجاءته رجمة في كلوته، فلما عاينوا المماليك ذلك سلوا سيوفهم، ووقعوا في العوام، وجرح منهم جماعة، وقتل نحو ثلاثة أنفار»[2].

وفي العام نفسه (٩٠٧هـ/١٥٠١م)، خبر آخر يقول:

«... طلب شخص من السلطان: «ألبسني خلعة، وأنا أضمن لك ٢٠٠ ألف دينار من غير رضا، ولا أسلة»، فعرف الأمراء، وكادت أن تثور فتنة بسبب ذلك، فاستدرك السلطان فارطه، وأحضر الرجل، وضربه بالمقارع، وأمر بقطع لسانه، وأشهره في القاهرة على جمل وهو عريان، فلما شق المدينة، كادت العوام أن ترجمه وتحرقه، ثم توجهوا به إلى المقشرة[3]، فسجن بها، وعد ذلك من

---

(١) ابن إياس: المصدر السابق ٢٦٢ - ٢٦٣.

(٢) نفسه ٤: ١٧.

(٣) المقشرة: من سجون القاهرة في العصر المملوكي، وكان يقع بجوار باب الفتوح فيما بينه وبين الجامع الحاكمي. (المقريزي: المواعظ والاعتبار، ٢: ١٨٨ - ١٨٩. محمود رزق سليم: موسوعة عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي، القاهرة - مكتبة الآداب ١٩٥٥م، ٢ /٢/ ١: ٢٩٨).

النوادر ، وكان ضربه بالحوش بين يدى الأمراء حتى أرضاهم بذلك»[١] .

في سنة ٩١٤هـ/١٥٠٨م :

تعليقًا على مجيء يحيى بن سبع أمير الينبع ، يعتذر عما جرى منه في حق الحجاج ، خبر يقول : «... فلما نزل من القلعة ، كادت العوام أن ترجمه وتسبه سبًا فاحشًا ، ولولا كونه صحبة الأمير الدوادار لرجموه لامحالة ، فلما بلغ السلطان ذلك ، نادى في القاهرة بأن لا أحد من الناس يتعرض لابن سبع ولا يسبه ، ومن فعل ذلك شنق من غير معاودة ، فتكلم الناس في حق السلطان ، بأنه أخذ من ابن سبع مالًا له صورة ، وضيع حقوق الحجاج فيما فعل بهم»[٢] .

ولم يقتصر موقف «العوام» الإيجابي على ما سبق ، فكان لهم دور في نُصْرَة الحق ، ونصرة المظلوم ، نذكره في الموقف الآتي :

في سنة ٨٦٨هـ/١٤٦٣م :

«... أراد صاحب دَين ألا يُدفَن المدين إلا بعد أن تقوم زوجته بدفع ما عليه من دين ، فكان للعوام رد فعل : «... فقصدت العامة قتل صاحب الدين لا محالة ، ورفعت الأمر بين يدى القاضي ابن الأمانة ، أحد نواب الشافعية ، فساس الأمر حسن سياسة ، وعزر صاحب الدين أشد تعزير[٣] ، هو والنقباء على عدم دفن الميت ورجوعه ، وصلى على الميت ثانية وأمر بدفنه ، فسكنت الفتنة»[٤] .

هذا وقد تمثَّل الرفض العامي في أوقات الغلاء أيضًا ، والأزمات الاقتصادية ،

---

(١) ابن إياس : المصدر السابق ٤: ٢٣ ـ ٢٤.

(٢) نفسه ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

(٣) التعزير : في اللغة : اللَّوْم ، فيقال عزَّرَ فلانًا ، أي لامه . (لويس معلوف اليسوعي : المرجع السابق ، ٥٠٣)

(٤) ابن إياس : المصدر السابق ٣: ١١.

فلم تصمت العوام، وعبَّرت عن رفضها في مواقف عدة؛ نذكر منها ما يلي:

في سنة ٨٢١هـ/١٤١٨م: في صفر (عاشره):

«نادى السلطان أن يكون المثقال المصري بمائتين وثلاثين، والأفلوري بمائتين وعشرة بالفلوس، وأن يحط سعر الفضة المؤيدية فيصير كل نصف فضة بسبعة دراهم ...»، وكان رد فعل الناس: «... فهاج الناس وكثر اضطرابهم، فلم يلتفت إليهم، واستمر الحال، ثم أمر الوالي وهو المحتسب، أن يطلب السوقة والبياعين ويحط من سعر البضاعة بقدر ما انحط من سعر الذهب والفضة»[١].

في سنة ٨٢٨هـ/١٤٢٤م: في ذي القعدة:

عز وجود اللحم الضأن والبقري، وارتفع سعره، وكذلك سعر القمح، مع كثرته وعلو ماء النيل، فثارت العامة على بدر الدين العيني «المحتسب»، ورجموه، لكونه كان محتسبًا، فأمر الوالي بتوسيط جماعة من العوام حتى شفع فيهم بعض الأمراء»[٢].

في سنة ٨٣٢هـ/١٤٢٨م:

في ربيع الأول: «... ماج الناس، وخافوا من النهب، فقد زاد فساد المماليك الجلب، وكثر أذاهم للناس، وأخذهم ما قدروا عليه من مال وحريم ...»[٣].

في سنة ٨٧٢هـ/١٤٦٧م:

في شوال: «وقعت غلوة خفيفة بالقاهرة، وتشحطت الغلال، وارتفع سعرها، فاستكعب الناس بالسلطان، وصار إذا شق من القاهرة يسمعوه الكلام المنكي»[٤].

---

(١) الصيرفي: المصدر السابق ٢: ٤١٠.

(٢) ابن إياس: المصدر السابق ٢: ١٠١.

(٣) الصيرفي: المصدر السابق ٢: ٤١٠.

(٤) ابن إياس: المصدر السابق ٣: ٤٥.

ومن مظاهر الرفض أيضًا استخدم العوام «الشِّعْر والزَّجَل» في نقد السلطة الحاكمة، والتعبير عن الموروث الشعبي، والأمثلة على ذلك كثيرة:

في سنة ٧٩١هـ/١٣٨٨م:

على أثر سماع أخبار الخلاف بين الأمير يلبغا الناصري نائب حلب، والأمير سودون المظفري، يذكر الصيرفي موقف العامة فيقول: «... فلهج العوام بألسنتهم: «ديدنا من غلب، نايب حلب»، حتى إن الأطفال والإماء والعجائز صاروا لا ينطقون إلا بهذا الكلام»[١].

وفي السنة نفسها (٧٩١هـ/١٣٨٨م) خبر آخر يقول:

إن السلطان «برقوق» ألغى المكس المقرر على العامة، ورغم ذلك أصرَّ الصاحب كريم الدين على طلب المكس، وأن يدفعه العوام، فيقول الصيرفي:

«... فحصل بهذا الأمر قلقة كثيرة واضطراب عظيم في حق السلطان، وعزموا «العوام» على الفتك بالوزير وأعيان الدولة، وأجرى الله على ألسنة الخواص والعوام أن يقولوا: «السلطان من عكسه، عاد في مكسه»[٢].

وفي العام نفسه (٧٩١هـ/١٣٨٨م)، خبر ثالث:

انتهت السلطنة الأولى لبرقوق، وتولَّى «حاجي بن شعبان» وفي عهده أُشْهِرَ النداء بالحث على القبض على السلطان برقوق، فأظهر العوام الحزن الشديد على السلطان برقوق، ويتضح ذلك من تعليق الصيرفي حيث يقول: «... وتضاعفت الأدعية له (لبرقوق) من الخواص والعوام، وأظهروا الحزن والأسف على أيامه التي كانت كالأحلام ...»[٣]، ثم يواصل الصيرفي الكلام تعليقًا على موقف العوام،

---

(١) الصيرفي: المصدر السابق ١: ١٨٣.

(٢) نفسه ٢٢١.

(٣) نفسه ٢٢٨.

ويقول : «... وصار الناصري وأصحابه في غاية ما يكونون من الثقل على الناس ، وبغضوهم بغضًا زائدًا حتى أنهم أطلقوا القول فيهم جهارًا : «راح الظاهر وغزلانه ، وجاء الناصر وتيرانه»[١] .

في سنة ٨٣٧هـ/١٤٣٢م :

في واقعة رؤية هلال شهر شوال[٢] ، التي ذكرها المقريزي ، فقال : «حادثة شنيعة» ، أنشد بعضهم لمحمود الوراق ، رحمه الله تعالى :

كُنا نفر من الولاة الجـا ئـرين إلـى الـقـضـاة
والآن نـحن نفر مـن جور القضاة إلى الولاة[٣]

وفي سنة ٨٤٢هـ/١٤٣٨م :

حدث أن تمرد الأمير الأتابكي قرقماس الشعباني ضد السلطان جقمق[٤] ، فصنَّفَ «العوام» غناءً في ذلك : «فقالوا كلامًا ملحنًا مطولًا ، وصاروا يغنون به في أماكن المفترجات»[٥] .

يـا قُـرقـمـاس إفـو عـلـيـك عملت عملة وجت عليك[٦]

ويضيف ابن إياس : «... لما نزل في الحراقة ليتوجه إلى الإسكندرية ، فقاسى من العوام مالا خير فيه من سب وشتم حتى كادوا يرجمونه ، وكان غير محبب للناس»[٧] .

---

(١) الصيرفي : المصدر السابق ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(٢) نفسه ٣: ٢٨٤.

(٣) من بحر مجزوء الكامل.

(٤) السلطان الظاهر ، سيف الدين ، جقمق ، الحادي عشر من سلاطين المماليك الجراكسة ، وقد حكم مصر في الفترة من «٨٤٢ ـ ٨٥٧هـ/١٤٣٨ ـ ١٤٥٣م» . (كليفورد : المرجع السابق ، ١٠١) .

(٥) ابن إياس : المصدر السابق ٢: ٢٠٣.

(٦) زجل من بحر مجزوء الكامل.

(٧) ابن إياس : المصدر السابق ٢: ٢٠٣.

في سنة ٨٦٨هـ/١٤٦٣م، شهر ربيع الأول:

يذكر ابن إياس خبرًا يقول: «ولى السلطان «علي الشمس محمد البباوي» ناظر الدولة وقرره في الوزارة، فقامت على السلطان الأشلة بسبب ذلك، وعُدَّ من مساوئ خشقدم[١]، فكان الرجل أُمي لا يقرأ ولا يكتب، أصله طباخ من معاملين اللحم، في كلامه غرثلة، وعنده غترسة، وشق ذلك على الناس لكونه لم يكن من أهل ذلك[٢]، فقالوا:

قالوا البباوي قد وزر فقلت كلا ولا وزر
الدهر كالدولاب لا يدور إلا بالبقر[٣]

وقيل أيضًا:

تجنب العلم والفضايل ومِل إلى الجهل ميل هايم
وكن حمارًا مِثل البباي فالسعد في طالع البهايم[٤]

وفي سنة ٨٧٥هـ/١٤٧٠م:

رد السلطان قايتباي للناس مصادراتهم التي أُخذت منهم بسبب التجريدة العسكرية، فتعجب الناس من ذلك[٥]، وعبَّر الموروث الشعبي عن ذلك فقيل في المعنى:

كنا نؤمل أن ننال بجاهكم خيرًا يكون على الزمان معينًا

---

(١) السلطان المملوكي خشقدم، الثامن والثلاثون من سلاطين المماليك، وأول ملوك الروم بمصر في العصر الجركسي، حكم في الفترة من «٨٦٥ ـ ٨٧٢هـ/١٤٦٠ ـ ١٤٦٧م». (كليفورد: المرجع السابق، ١٠١).

(٢) ابن إياس: المصدر السابق ٢: ٤١٥ ـ ٤١٦.

(٣) شعر من بحر الرجز.

(٤) شعر من بحر مخلع البسيط.

(٥) ابن إياس: المصدر السابق ٣: ٥٦.

والآن نقنع بالسلامة منكم لا تأخذوا منا ولا تعطونا[١]

وفي سنة ٨٨٦هـ/١٤٨١م خبر يقول:

عُزل بدر الدين المكيني عن قضاء الشافعية، وتولى بدلا منه عبد القادر بن النقيب، وقد عزل عنها، والناس غير راضية عنه[٢]، فقيل في المعنى:

تـولاها وليس لـه عـدو وفارقها وليس له صديق[٣]

وفي سنة ٨٩٢هـ/١٤٨٦م في المحرم خبر يقول:

«وفيه اشتد أمر الغلاء جدًا، حتى أبيع القمح كل أردب بستة دنانير، وأبيعت البطة الدقيق[٤] بأربعمائة وخمسين درهمًا، وأبيع خبز الذرة، ولم يظهر خبز الذرة فيما تقدم من الغلوات المشهورة، حتى صنف العوام رقصة، وهم يقولون[٥]:

زويجي ذي المسخرة يطعمني خبز الذرة[٦]

وفي سنة ٨٩٦هـ/١٤٩٠م:

فرضت ضريبة على الأملاك والأوقاف، فقالت بعض الموالة[٧] في المعنى[٨]:

---

(١) شعر من بحر الكامل.

(٢) ابن إياس: المصدر السابق ٣: ١٨٣.

(٣) شعر من بحر الوافر.

(٤) البطة الدقيق: البطة مكيال شهير من المكاييل المصرية في العصر المملوكي، والبطة من الدقيق نوازي ٥٠ رطلًا أو سعة ٢٤ قدحًا. (فالتر هنتس: المكاييل والأوزان الإسلامية وما يقابلها في النظام المتري، ترجمة د.كامل العسلي، الأردن ـ منشورات الجامعة الأردنية ١٩٧٠م، ٦٠).

(٥) ابن إياس: المصدر السابق ٣: ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

(٦) شعر من بحر الهزج.

(٧) المُوَالَة: لفظ عامي «جمع»، ربما يُقصَد به قائلو الموال. (أحمد تيمور: معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامية، إعداد وتحقيق د.حسين نصار، القاهرة ـ دار الكتب والوثائق القومية ٢٠٠١م، ١: ١٩١).

(٨) ابن إياس: المصدر السابق ٣: ٢٧٨ ـ ٢٧٩.

غرِمت شهرين عن أجرة مكاني أمس وأصبحت مغموس في بحر المغارم غمس
أقسم ورب الخلايق والقمر والشمس ما طقت شهرين كيف أقدر أطيق الخمس[١]

في سنة ٩١١هـ/١٥٠٥م:

في ذي القعدة خبر يقول:

«كثر الحريق بالقاهرة، وصار في كل ليلة يحترق عدة أماكن بسبب الدريس الذي يكون ببيوت الأتراك، وكانت المماليك أكثرت من خزن الدريس في هذه السنة، وصارت المماليك يمسكون الناس من الطرقات غصبًا ويحبسونهم عندهم أيامًا بسبب نقل الدريس، وتعطلت أحوال الناس بسبب ذلك، حتى صنفوا العوام رقصة وهم يقولون[٢]:

اهرب يا تعيس وإلا يحملوك الدريس[٣]

في سنة ٩١٤هـ /١٥٠٨مخبر يقول:

في يوم الأحد، وهو الثلاثون من رمضان، غُمي الهلال ولم يُر، فقامت الأشلة على قاضي القضاة الشافعي كمال الدين الطويل، وقالوا قد فطرنا في أول رمضان صومنا في يوم العيد، وقيل في المعنى:

يا قاضيًا بات أعمى عن الهلال السعيد
أفطرت في رمضان وصمت في يوم عيد[٤]

وقيل أيضًا:

إن قاضيًا لأعمى أم على عمد تعامي

---

(١) موال.

(٢) ابن إياس: المصدر السابق ٤: ٩٢.

(٣) زجل من بحر مشطور البسيط.

(٤) شعر من بحر مجزوء الخفيف.

سرق العيد كأن الـ عيد من مال اليتامى[١]

في سنة ٩٢١هـ/١٥١٥م:

عزل قاضي شريف هو «علاء الدين الأخميمي»:

«عزل والناس عنه راضية، وحاز الثناء الجميل من الدين والخير ومنع الرشوة، لا يتعاطى شيئًا من معلوم الأنظار، بل كان ينعم بذلك على طلبة العلم والفقهاء وغير ذلك[٢]، ثم عين السلطان شخصًا آخر «حسام الدين محمود»، بن قاضي القضاة سري الدين عبد البر بن الشحنة في قضاء الحنفية، وكان شابًا قليل الرأسمال من العلم، لم يكن في طبقة علماء الحنفية ممن ولي وظيفة قضاء الحنفية، سعى بـ٣ آلاف دينار ليلي الوظيفة، وقد استكثر غالب الناس على الشاب محمود وظيفة القضاء، وفيه قال القائل[٣]:

لا واخذ الرحمن سلطاننا أقفاله بالطبع رهاجه
ولى علينا للورى قاضيًا ما كان للدهر به حاجة[٤]

والطريف أن العوام لم تكتف بالرفض ونقد السلطة الحاكمة، بل إنها لم تتردد في التعبير عن مشاعر الحب أو الكراهية لأفراد السلطة الحاكمة، سواء عند توليتهم أو عزلهم، وأمثلة ذلك كثيرة، ومنها:

في سنة ٨٠١هـ/١٣٩٨م، شهر ربيع الآخر، خبر يقول:

«... في الشهر نفسه، أشيع خبر الإفراج عن والي القاهرة، فكان للعوام رد فعل: «فاجتمع لخروجه من الناس عدد لا يحصيه إلا الله تعالى، وظنوا أنه قد أفرج

---

(١) شعر من مجزوء الرمل.

(٢) ابن إياس: المصدر السابق ٤: ٤٦٠.

(٣) نفسه ٤٧٧.

(٤) زجل من بحر السريع.

عنه ، فاشتروا من الزعفران ، وأوقدوا له الشموع ما يبلغ ثمنه ألوف الدراهم ، فلما أيسوا منه انقلبوا خائبين ...»[١] .

وفي سنة ٨٠٨هـ/١٤٠٥م :

عند سلطنة «المنصور عز الدين أبو العز عبد العزيز بن برقوق» على غير رضا من العوام والناس : «... ولم تدق البشائر على العادة ، ولا زينت القاهرة ، وأصبح الناس في سكون وهدوء ، فنودي بالأمان والدعاء للملك المنصور ، فلم يضج الناس له بالدعاء ، فعُدَّ ذلك من النوادر الغريبة»[٢] .

وفي سنة ٩١٧هـ/١٥١١م :

عند وفاة الأمير طراباي الشريفي رأس نوبة النوب : «رُجت لموته القاهرة ، وفرح بذلك الناس ، فإنه كان صارمًا عسوفا شَديد البأس ، زائد القسوة ، حصل منه الضرر الشامل لجماعة كبيرة»[٣] .

في سنة ٩٠٦هـ/١٥٠٠م : مثال إيجابي ودعاء بالخير للسلطان :

«ارتفعت الأصوات له بالدعاء ، وكان محببًا للناس ولا سيما العوام ، لهج الناس أنه سيعود سلطانًا ، وكان الأمر كذلك»[٤] .

ونظرًا لأهمية العوام ، استعان «أهل الدولة» بهم كثيرًا في بعض الأمور ، كعزل قاض وتولية آخر ، ونذكر من ذلك :

في سنة ٧٩١هـ/١٣٨٨م :

يذكر الصيرفي هذا الخبر ويقول :

---

(١) ابن إياس : المصدر السابق ١/ ٢: ٥٢٣ ـ ٢٥٤.

(٢) نفسه ٧٣٠.

(٣) نفسه ٤: ٢٣ ـ ٢٤.

(٤) نفسه ٣: ٤٥١.

«ثم إن العوام توجهت إلى بيت أيدكار، وازدحموا عليه حتى أحضروه إلى منطاش، فأكرمه ورحب به وأدناه»[١].

وهكذا، شارك العوام فيما يمر بالدولة من أحداث سياسية، وأسهموا في القبض على الأفراد الأتراك المطلوبين من جانب السلطة الحاكمة.

في سنة ٨٢٢هـ/١٤١٩م:

وهذه حالة فريدة، في تولية القاضي «جلال الدين ابن البلقيني» لقضاء قضاة الشافعية بدلًا من شمس الدين الهروي، فيذكر الصيرفي هذا الخبر ويقول: «... ولم يزالوا يغضبون السلطان عليه، إلى أن عزله، وحسنوا له تولية «ابن البلقيني»، وبلغوه أن العوام، وأهل البلد الأكابر والأصاغر، والأماثل والأراذل حتى أهل الذمة لا يرضون إلا بابن البلقيني، وليس فيهم أحد يريد الهروي، ولا يلتفت إليه ولا ينظره، وإن اراد السلطان حقيقة ذلك، فيوليه في الجامع المؤيدي، ويجلس وينظر إلى مصر وأهلها من الفرح والسرور والدعاء لمولانا السلطان»[٢].

ويضيف الصيرفي:

«وأعلموا العوام بذلك، فتجمَّعوا من كل مكان، وملأوا الأراضي والبيوت والحيطان، وأشار أهل الدولة على القاضي «ابن البلقيني» أن يركب من باب سر المؤيدية، ويطلع من باب الفرج حتى جاء على باب زويلة، ومر بين يدي السلطان، وهو راكب وحوله وبين يديه وأمامه أهل مصر قاطبة، لا يُستثنى من رؤسائهم أحد، حتى أحاطوا بجوانب الجامع بحيث أن أحدًا ما يقدر يصل إليه ويمر بين يديه إلا بعنف شديد، فدهش السلطان من ذلك»[٣].

---

(١) الصيرفي: المصدر السابق ١: ٢٣٩.

(٢) نفسه ٢: ٤٤٤.

(٣) نفسه.

وفي سنة ٨٢٣هـ/١٤٢٠م:

حدث خلاف بين السلطان والمحتسب القاضي «صدر الدين أحمد بن العجمي»، واختفى في بيت الأمير الدوادار «مقبل»، فكان للعوام رد فعل: «قصد العوام باب الأمير مقبل الدوادر، وصاحوا صيحة واحدة، ما نريد إلا هذا المحتسب ...»[١].

ويضيف الصيرفي: «التفت حوله الناس، وصارت تطلبه يخرج حتى خرج، وقَبل تولية الحسبة، فخرج واجتمع حوله من الخلائق والعوام عدد كثير، وكان له يوم مشهود»[٢].

وبعد ،،،

نعم كان للعوام في أحيان كثيرة كلمةٌ نافذة، وموقف إيجابي نحو رفْع الظلم، إلا أن هذا لم يمنع في بعض الأحيان أن يتعرضوا للعسف والظلم عقابًا لهم على جرأتهم في النقد أو التعبير عن الرفض، ونذكر من ذلك:

في سنة ٨٠٢هـ/١٣٩٩م:

في شوال: «قبض والي القاهرة على جماعة من أراذل العامة وضربهم وشهرهم، ونودي عليهم: «هذا جزاء من يكثر فضوله، وتكلم فيما لا يعنيه»، ثم نودي من الغد بالأمان، وأن من تحدث فيما لا يعنيه، ضرب بالمقارع، وسمر، فسكن الناس !!»[٣]. أرذال العامة، وضربهم، وشهر.

---

(١) الصيرفي: المصدر السابق ٤٦٨.

(٢) نفسه.

(٣) ابن إياس: المصدر السابق ١/ ٢: ٥٨٧.

وبعد ،،،

لماذا ثار العوام؟ أو ما الدوافع التي وقفت وراء رفضهم أو اعتراضاتهم أو احتجاجاتهم؟

في واقع الأمر لقد تعددت دوافع ثورات العوام في العصر المملوكي «الجركسي» ، نذكر منها ما يلي :

- ظلم الولاة والكشاف .
- غلاء الأسعار ، ووقوع الأزمات الاقتصادية .
- فساد المماليك الجلبان ، والتعدي علي الناس[١] .
- المصادرات السلطانية ، وتكرار فرض المكوس «الضرائب» بشكل مبالَغٍ فيه .
- التعرض لهجوم المنسر[٢] واللصوص[٣] .
- التجاريد العسكرية ، وما تستلزمه من نفقات وتجهيزات .
- حدوث الأوبئة والطواعين .

---

(١) نجد أمثلة كثيرة في فترة العصر الجركسي لهذا الفساد في أخبار السنوات : سنة ٨٣٢هـ/ ١٤٢٨، ٨٣٨هـ/١٤٣٤م، ٨٤١هـ/١٤٣٧م، ٨٥٩هـ/١٤٥٤ م، ٨٦١هـ/١٤٥٦م، ٨٧٧هـ/١٤٧٢م، ٨٨٧هـ/١٤٨٢م، ٨٩١هـ/١٤٨٦م، ٨٩٤هـ/١٤٨٨م، ٩٠٢هـ/١٤٩٦م، ٩٠٤، ١٤٩٨م، ٩١١هـ/١٥٠٥م، ٩١٢هـ/١٥٠٦م. (راجع ابن إياس : بدائع الزهور في وقائع الدهور، ٢: ١٢٤، ١٥٩، ١٧٦، ٣٢٤؛ ٣: ٨٢، ١٩٥، ٢٣٣، ٢٦٦، ٣٥٩؛ ٤: ٨٧، ١٠٧).

(٢) المنْسَر : أو المنْصَر، لفظ عامي، يُطلَق علي مجموعة من اللصوص وقُطَّاع الطرق الذين اعتادوا السَّطْو على الأسواق للسرقة والنهب . (أحمد تيمور : المرجع السابق، ٥: ٤٠٤).

(٣) نجد أمثلة كثيرة في فترة العصر الجركسي لهذا الهجوم في أخبار السنوات : ٨٦٥هـ/١٤٦٠م، ٨٩٠هـ/١٤٨٤م، ٨٩١هـ/١٤٨٥م، ٩٠٠هـ/ ١٤٩٤، ٩٠٣هـ/ ١٤٩٧، ٩٠٥هـ/١٤٩٩م. (راجع الصيرفي : السلوك، ٣: ٥٤٢. نزهة النفوس، ١: ١٢٩. ابن إياس : صفحات لم تنشر من بدائع الزهور، من سنة ٨٥٧ ـ ٨٧٢هـ، مصر ـ دار المعارف ١٩٥١م، ٦٠. بدائع الزهور، ٣: ٢١٨، ٢٣٣، ٣٠٦، ٣٨٢، ٤٣٤).

وأمام هذه الاحتجاجات، هل كان للسلطة الحاكمة سياسة محددة نحو «العوام» في حالات السلب والإيجاب؟ سؤال نطرحه، ونجيب عنه فيما يلي من سطور.

سياسة السلطة الحاكمة «الدولة الجركسية» نحو العوام في حالات الإيجاب والسلب:

لقد انتهجت السلطة الحاكمة في العصر المملوكي الثاني«سلاطين وأمراء»، وأيضًا كبار رجال الدولة، سياسة خاصة تجاه العوام، سياسة محورها الحفاظ على هذا القطاع الكبير من الشعب المصري، وكسب وُدِّه ورضاه، بل تأييده في كثير من الأحيان، فاستقرار العلاقة مع العوام كان يعني استقرار حكم السلطة الحاكمة، وتوترها كان يؤدي إلى عدم الاستقرار والتوتر السياسي، ومن هنا حرصت السلطة الحاكمة على التقرب للشعب، والعوام خاصة، حيث الاهتمام بالمشاريع العمرانية والإصلاحية، من بناء المساجد والمدارس والخانقاوات، ودُور العلاج، والرعاية الاجتماعية، وكثرة الصدقات... إلى آخره.

أما في حالة السلب وتوتر العلاقة بينها والعوام، فكان العسف والقسوة والعنف مع العوام والإيذاء البدني والجسماني.

وبعد، من خلال هذا العرْض التاريخي السابق لأخبار «العوام» و«السلطة الحاكمة»، بِمَ تميزت العلاقة بين العوام والسلطة الحاكمة؟ وبم اتَّسم موقف كلٌّ منهما تجاه الآخر؟

تتلخص الإجابة في أنه قد تميزت العلاقة بين «العوام» و«السلطة الحاكمة» بالإيجاب ـ في أغلب الأوقات ـ أكثر من السلب، ومن الطرفين على حدٍّ سواء، فموقف السلطة الحاكمة تجاهالعوام كان إيجابيًا، وتمثَّلت مظاهر هذا الإيجاب في: حرْص السلطة الحاكمة على تحري العدل والإنصاف في الرعية، ورفْع الظلم عن أفراد الرعية عامة و«العوام» خاصة، وسرعة الاستجابة لمطالبهم، خاصة

«العوام» ، وتخفيف العبء عنهمبإلغاء الضرائب أو بتقليل قِيمتها ، وفي العناية بإنشاء المؤسسات الخدمية «علمية وطبية واجتماعية» ، من مدارس وجوامع وزوايا وخانقاوات ، ومستشفيات ، ودُور سبيل ومراكز لرعاية الأيتام وغيرها ، مع العلم بأن هذا الإيجاب لم يمنع ـ في قليل من الأحيان ـ استخدام العنف أو العسف مع العوام .

كما تميز موقف «العوام» تجاه «السلطة الحاكمة» بالإيجاب في حالتَي التأييد والرفض على حد سواء ، ومظاهر هذا الإيجاب في «حالة التأييد» تتمثل في : إظهار التأييد الشعبي لأغلب سلاطين المماليك ، وفي المشاركة في الوفود الرسمية ، وفي جميع الاحتفالات السلطانية السياسية والاجتماعية ، وفي أدعية الخير للسلطة الحاكمة وأفرادها ، والابتهاج بهم ولهم .

أما في «حالة الرفض العامي» فيتمثل الإيجاب في : حرص العامة على استخدام حقها في المطالبة بما لها من حقوق ، والتعبير عن مشاعرها في الفرح والغضب ، وفي الحب والكراهية ، وفي الوقوف بجانب السلطة الحاكمة عند طلب المساعدة أو المساندة .

وبعد ، ما الطرق التي عبَّرت بها «العوام» عن الرفض تجاه «السلطة الحاكمة»؟ لقد تبلورت وسائل «الرفض العامي» في :

الشكوى للسلطان وأعوانه من أفراد السلطة الحاكمة ، سواء بالمقابلة الشخصية ، أو بإرسال الشكوى للقصر السلطاني ، واستخدام الشعر والزجل في النَّقْد والسخرية ، والتعرض لأفراد السلطة الحاكمة ـ مَوْضِع الظلم ـ بالرَّجْم والحرق أحيانًا ، والثورة وأعمال الشغب ، والسب والشتائم والهجاء ، والتكبيرعلى أفراد السلطة الحاكمة والدعاء عليهم ، وأعمال النهب والسلب من جانب «أشرار العوام» .

وأخيرًا : هل ترتَّبتْ على طبيعة العلاقة بين السلطة الحاكمة و«العوام» في حالتَي الإيجاب والسلب آثارٌ كان من شأنها التأثير في المجتمع المصري؟

تساؤل نجيب عنه فيما يلي :

الآثار المترتبة على العلاقة بين العوام والسلطة الحاكمة :

في واقع الأمر ، لقد ترتبتْ على العلاقة بين السلطة الحاكمة والعوام في حالتَي السلب والإيجاب آثار عدة ، نذكر منها :

أولًا : في الإيجاب كان :

ـ الاستقرار السياسي للسلطة الحاكمة في المجتمع .

ـ نشاط الحركة الاقتصادية من بيع وشراء في الأسواق .

ـ استقرار الأمن والنظام في المجتمع .

ـ مساندة السلطة الحاكمة ومعاونيها ، في كثير من الأحيان .

ـ المشاركة في كل الاحتفالات والتجمُّعات السياسية والاجتماعية للسلطة الحاكمة .

ـ القيام بأداء مختلف أنواع الخدمات في المشروعات الإصلاحية للسلطة الحاكمة .

ثانيًا : في السلب :

في حالة السلب وتوتُّر العلاقة بين «العوام» والسلطة الحاكمة ، ينعكس ذلك على المجتمع المصري «بوجه عام» على النحو التالي :

ـ انتشار التوتر وعدم الاستقرار السياسي .

ـ توقف نشاط الحركة الاقتصادية بإغلاق الأسواق التجارية .

ـ انتشار حالة من الفوضى داخل المجتمع .

ـ إخلال النظام الأمني بانتشار أعمال النهب والسلب ، وكثرة السرقات .

نتائج الدراسة :

خَلُصت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة ، تَكْمُن فيما يلي :

ـ حرصت السلطة الحاكمة في مصر الإسلامية ، منذ قيامها «خلفاء وسلاطين وأمراء» على مراعاة الشعب المصري ، بجميع طوائفه وفئاته ، خاصة «العامة أو العوام» وتيسير أحوال معيشتهم ، وتخفيف العبء عن الطبقات الفقيرة الكادحة .

ـ شكَّل «العوام» قطاعًا مهمًا من قطاعات الشعب المصري ، في العصر المملوكي بدولتَيْهِ «الأولى والثانية» على حدٍّ سواء ، ولعبت دورًا سياسيًا مهمًا في أحداث أمور الدولة ومجرياتها .

ـ تميَّز العامة أو «العوام» بالشجاعة في التعبير عن مشاعرهم ومواقفهم نحو كثير من حوادث مجتمعهم ، مما دفعهم في بعض الأحيان إلى التعرُّض للكثير من العقاب الجسماني الشخصي .

ـ عمل الكثير من سلاطين المماليك على إحقاق الحق ، وإرساء قواعد الشَّرْع ، وتحرِّي العدل والإنصاف بين الرعية في مصر .

ـ عمل الكثير من سلاطين المماليك على كسب وُدِّ العامة «العوام» عن طريق عدَّةِ وسائل ؛ منها : إلغاء الضرائب ، والصدقات الكثيرة ، وبناء دُور العلم والرعاية الاجتماعية والصحية ... وغيرها .

ـ لعبت الحالة الاقتصادية ومدى استقرارها دورًا مهمًا في تشكيل دوافع العوام نحو تقبُّل السلطة الحاكمة والرضا نحوها .

ـ عاونت «العوام» السلطة الحاكمة ، في كثير من الأحيان ، مما دعا السلطة الحاكمة للاعتماد عليها في أحيانٍ كثيرة خلال العصرَيْنِ «المملوكي الأول والثاني» ، على حد سواء .

ـ كان لتوتر العلاقة بين «العوام» والسلطة الحاكمة أثرٌ سلبي على استقرار المجتمع، مما دفع أصحاب السلطة إلى تلبية مطالب العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق استقرار الأوضاع كافة.

المصادر والمراجع

أولًا: المصادر العربية

الأدفوي، كمال الدين أبو الفضل جعفر بن ثعلب بن جعفر (٧٤٨هـ/١٣٤٧م)

الطالع السعيد الجامع لأسماء الفضلاء والرواة بأعلى الصعيد، القاهرة ـ المطبعة الجمالية ١٩١٤م.

ابن إياس، محمد بن أحمد بن إياس (٩٣٠هـ/١٥٢٣م)

بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، فيسبادن ـ مطبعة فرانز ستاينر ١٩٧٥م، عدة أجزاء.

صفحات لم تنشر من بدائع الزهور، من سنة ٨٥٧ ـ ٨٧٢هـ، تحقيق د.محمد مصطفى، مصر ـ دار المعارف ١٩٥١م.

ابن أيبك الصفدي، صلاح الدين خليل (٧٣٦هـ/١٣٣٥م)

نكت الهميان في نكت العميان، القاهرة ـ المطبعة الجمالية ١٩١١م.

ابن عبد الحكم، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين القرشي المصري، (٢٥٧هـ/٨٧٠م)

فتوح مصر وأخبارها، عني بتصحيحه ونشره هنري ماسيه، باريس ـ مجلس المعارف الفرنساوي ١٩١٣م.

ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف الأتابكي (٨٧٤هـ/١٤٦٩م)

النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، القاهرة ـ ٢٠٠٩م.

ابن خلدون، ولي الدين عبد الرحمن بن محمد (٨٠٨هـ/١٤٠٥م)

العبر وديوان المبتدأ والخبر، المقدمة، القاهرة ـ ١٩٣٠م، عدة أجزاء.

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (٦٨١هـ/١٢٨٢م)

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج ٣، تحقيق إحسان عباس، لبنان ـ دار الثقافة، بدون تاريخ.

ابن الزيات ، شمس الدين محمد (ق ٩هـ/١٥م)
الكواكب السيارة في ترتب الزاة في القرافتين الكبرى والصغرى ، القاهرة ـ المطبعة الأميرية ١٩٠٧م .
ابن شداد ، بهاء الدين يوسف بن رافع (٦٣٢هـ/١٢٣٤م)
النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية المعروف بكتاب «سيرة صلاح الدين» ، القاهرة ـ مكتبة محمد صبيح ، بدون تاريخ .
ابن عطاء الله السكندري ، تاج الدين بن عطاء الله السكندري(٧٠٩هـ/١٣٠٩م)
لطائف المنن في مناقب الشيخ أبي العباس المرسي وشيخه الشاذلي أبو الحسن ، القاهرة ـ المكتبة السعيدية ١٩٧٢م .
ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري (٧١١هـ/١٣١١م)
لسان العرب ، القاهرة ـ الدار المصرية للتأليف والترجمة ، بدون تاريخ .
البلوي ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن عمير بن محفوظ المديني (ق ٤هـ/١٠م)
سيرة أحمد بن طولون ، تحقيق محمد كرد علي ، دمشق ـ ١٩٤٠م .
الزبيدي ، محمد مرتضى الزبيدي
تاج العروس من جواهر القاموس ، بيروت ـ دار مكتبة الحياة ، بدون تاريخ ، عدة مجلدات .
الشيزري ، عبدالرحمن بن عبد الله بن نصر (٥٨٩هـ/١١٩٣م)
نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، تحقيق السيد الباز العريني ، القاهرة ـ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٤٦م .
الصيرفي ، الخطيب الجوهري ، نور الدين علي بن داوود (٩٠٠هـ/١٤٩٤م)
نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان ، تحقيق د.حسن حبشي ، القاهرة ـ دار الكتب ١٩٧٠م .
القلقشندي ، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن علي (٨٢١هـ/١٤١٨م)
صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، القاهرة ـ المطبعة الأميرية ١٩١٣م ، ١٩١٣ ـ ١٩١٩م ، ١٤ جزءًا .
الكندي ، أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب الكندي المصري (٣٥٥هـ/٩٦٥م)
الولاة والقضاة ، صححه فن جست ، بيروت ـ مطابع الآباء اليسوعيين ١٩٠٨م .
النابلسي ، فخر الدين عثمان بن إبراهيم ، ق ٧هـ/١٣م
لمع القوانين المضيئة في دواوين الديار المصرية ، القاهرة ـ مكتبة الثقافة الدينية ، بدون تاريخ .
ناصري خسرو ، أبو معين ناصر خسرو (القرن ٥هـ/١١م)

«سفرنامة» رحلة ناصر خسرو إلى لبنان وفلسطين ومصر والجزيرة العربية في القرن ٥ الهجري، نقلها إلى العربية يحيى الخشاب، القاهرة ـ ١٩٩٣م.

المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (٨٤٥هـ/١٤٤١م)

إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق محمد مصطفى زيادة، جمال الدين الشيال، القاهرة ـ لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٤٠م.

السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق محمد مصطفى زيادة، القاهرة ـ دار الكتب ١٩٧٠م.

المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المعروف بالخطط المقريزية، تحقيق د.محمد زينهم ومديحة الشرقاوي، القاهرة ـ مكتبة مدبولي ١٩٩٨م.

ثانيًا: المراجع العربية

إبراهيم أحمد العدوي: «دكتور»

مصر الإسلامية «مقوماتها العربية ورسالتها الحضارية»، القاهرة ـ مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٥م.

أحمد تيمور:

معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامية، إعداد وتحقيق د.حسين نصار، القاهرة ـ دار الكتب والوثائق القومية ٢٠٠١م، ٦ أجزاء.

آدم متز:

الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ج ٢، ط ٢، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة، القاهرة ـ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٤٨م.

السيد محمد ديب:

الحياة الاجتماعية كما صورها البوصيري، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة المنصورة، المنصورة، العدد ٥، ١٩٨٤م.

برنارد لويس:

النقابات الإسلامية، مجلة الرسالة، العدد ٣٥٥، القاهرة، ١٩٤٠م.

حسن أحمد محمود و«منى حسن أحمد محمود»: «دكتور»

مصر الإسلامية «منذ الفتح العربي حتى قيام الدولة الفاطمية»، القاهرة ـ دار الفكر العربي ١٩٩٠م.

حياة ناصر الحجي: «دكتور»

أحوال العامة في حكم المماليك «٦٧٨ ـ ٧٨٤هـ»، الكويت ـ شركة كاظمة ١٩٨٤م.

خير الدين الزركلي :
الأعلام «قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين» ، ط ٣، بيروت ـ ١٩٦٩م .
زامباور :
معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي ، أخرجه د.زكي محمد حسن ، د.حسن أحمد محمود ، القاهرة ـ مطبعة جامعة فؤاد الأول ١٩٥١م .
سعيد عبد الفتاح عاشور : «دكتور»
المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك ، القاهرة ـ الأنجلو المصرية١٩٦٢م .
عبد المنعم سلطان : «دكتور»
المجتمع المصري في العصر الفاطمي ، القاهرة ـ دار المعارف ١٩٨٥م .
علي إبراهيم حسن : «دكتور»
مصر في العصور الوسطى ، ط ٢، القاهرة ـ النهضة المصرية ١٩٤٩م .
عمر رضا كحيلة :
معجم المؤلفين ، القاهرة ـ مؤسسة الرسالة ١٩٩٣م ، عدة أجزاء .
عمر عثمان الشبراوي : «دكتور»
عامة بغداد من ظهور السلاجقة حتى سقوط الخلافة العباسية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩١م .
فالتر هنتس :
المكاييل والأوزان الإسلامية وما يقابلها في النظام المتري ، ترجمة د.كامل العسلي ، الأردن ـ منشورات الجامعة الأردنية ١٩٧٠م .
فهمي عبد الرازق سعد :
العامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع الهجريين ، بيروت ـ الأهلية للنشر والتوزيع ١٩٨٣م .
قاسم عبده قاسم : «دكتور»
أهل الذمة في مصر ، ط ٢، القاهرة ـ دار المعارف ١٩٧٩م .
كليفورد . أ . بوزورث :
الأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي «دراسة في التاريخ والأنساب» ، ترجمة حسين علي اللبودي ، د.سليمان إبراهيم العسكري ، ط ٢، القاهرة ـ مؤسسة الشراع العربي بالاشتراك مع عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ١٩٩٥م .

لويس معلوف اليسوعي :
المنجد في اللغة ، بيروت ـ دار الشروق ٢٠٠٢م .
محمد أحمد دهمان :
معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي ، بيروت ـ دار الفكر المعاصر ١٩٩٠م .
محمد زغلول :
الأدب في العصر الأيوبي ، القاهرة ـ دار المعارف ١٩٦٧م .
محمد فخر الدين :
مصر في ظل الحكم الإسلامي ، مصر ـ مطبعة الصاوي ، بدون تاريخ .
محمد قنديل البقلي :
التعريف بمصطلحات صبح الأعشى ، القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣م .
محمود رزق سليم : «دكتور»
موسوعة عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي ، القاهرة ـ مكتبة الآداب ١٩٥٥م .
محمود محمد الحويري : «دكتور»
مصر في العصور الوسطى «دراسة في الأوضاع السياسية والحضارية» ، القاهرة ـ عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ١٩٩٦م .
المعجم الوسيط ، القاهرة ـ دار المعارف ، بدون تاريخ .
وزارة التربية والتعليم :
المعجم الوجيز ، القاهرة ، ٢٠٠٣م .
هاملتون. آ. ر. جب : «سير»
صلاح الدين الأيوبي ، ط ٢، بيروت ـ بيسان للنشر والتوزيع والإعلان ١٩٩٦م .
يوليوس فلهوزن :
تاريخ الدولة العربية منذ ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية ، ترجمة د.عبد الهادي شقيرة ود. حسين مؤنس ، القاهرة ـ ١٩٥٨م .